متن مراقي السعود

الشيخ / عبدالله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي رحمه الله

الطبعة الأولى 1426

1-يقـــول عبـــد الله وهـــو ارتســـما ... سُمَـــى لـــه والعلــــويُّ المنتمـــى
2-الحمـــد لله علـــى مـــا فاضـــا ... مـــن الجـــدى الــذي دهـــورا غاضـــا
3-وجعــــل الفـــروع والأصــــولا ... لمـــن يـــروم نيلهـــا محصـــولا
4-وشـاد ذا الـدين بمـن سـاد الـورى ... فهـــو المجلّـــى والـــورى إلى ورا
5-محمـــدٍ مُنَـــوِّر القلـــوب ... وكاشـــف الكـــرب لـــدى الكـــروب
6-صـــلى عليـــه ربنـــا وســـلما ... وآلـــه ومـــن لشـــرعه انتمـــى
7-هـــذا وحـــين قـــد رأيـــت المـــذهبا ... رجحانـــه لـــه الكثـــير ذهبـــا
8-ومـــا ســـواه مثـــل عنقـــا مُغـــرب ... في كـــل قطـــر مـــن نـــواحي المغـــرب
9-أردت أن أجمـــع مـــن أصـــوله ... مـــا فيـــه بغيـــةٌ لـــذي فُصُـــوله
10-منتبـــذا عـــن مَقْصـــدي مـــا ذكـــرا ... لـــدى الفنـــون غـــيره مُحَـــرِّرا
11-سميتـــه مراقـــي الســـعود ... لمبتغـــي الرُّقـــيِّ والصـــعود
12-أســـتوهب الله الكـــريم المـــددا ... ونفعـــه للقـــارئين أبـــدا

مقدمة

13-أول مـــن ألفـــه في الكتـــب ... محمـــد ابـــن شـــافع المطَّلِـــبي
14-وغـــيره كـــان لـــه ســـليقه ... مثـــل الـــذي للعـــرب مـــن خليقـــه
15-الاحكـــام والأدلـــة الموضـــوع ... وكونـــه هـــذي فقـــط مســـموع

أصول الفقه

16-أصـــوله دلائـــل الإجمـــال ... وطـــرق الترجـــيح قيـــد تال
17-ومـــا للاجتهـــاد مـــن شـــرط وَضَـــحْ ... ويطلـــق الأصـــل علـــى مـــا قـــد رجـــح

فصل

18-والفـــرع حكـــم الشـــرع قـــد تعلقـــا ... بصـــفة الفعـــل كنـــدب مطلقـــا
19-والفقـــه هـــو العلـــم بالأحكـــام ... للشـــرع والفعـــل نماهـــا النـــامي
20-أدلـــة التفصـــيل منهـــا مكتســـب ... والعلـــم بالصـــلاح فيمـــا قـــد ذهـــب
21-فالكـــل مـــن أهـــل المنـــاحي الأربعـــةْ ... يقـــول لا أدري فكـــن مُتَّبِعَـــةْ

22-كـــــلام ربي إن تعلــــق بمـــــا يصـــــح فعــــلا للمكلـــــف اعلمـــــا
23-مـــن حيـــث إنـــه بـــه مكلـــف فـــــذاك بالحكـــــم لـــــديهم يعـــــرف
24-قد كُلِّفَ الصَّبِي على الذي اعتُمِي بغـــــير مـــــا وجـــــب والمحـــــرم
25-وهـــــو إلـــــزام الـــــذي يشـــق أو طلـــــب فـــــاه بكــــل خلـــــق
26-لكنـــــه لـــــيس يفيـــــد فرعـــــا فـــــلا تضـــق لفقـــد فـــرع ذرعـــــا
27-والحكـــم مـــا بـــه يجـيء الشـــرع وأصـــل كـــلِّ مـــا يضـــر المنـــع
28-ذو فـــــترة بالفــــرع لا يــــراع وفي الأصـــــول بيـــــنهم نـــــزاع
29-ثم الخطـــاب المقتضـــي للفعـــل جزمـــا فإيجـــاب لـــدى ذي النقـــل
30-وغـيره النـدب ومـا الـتركَ طلـب جزمـــاً فتحـــريم لــــه الإثم انتســــب
31-أولا مـــع الخصـــوص أولا فـــع ذا خـــــلافَ الاولى وكراهـــــةً خُـــــذا
32- لـــــذاك والإباحـــــة الخطـــــاب فيـــــه اســـتوى الفعـــل والاجتنـــاب
33-ومـــا مـــن الـــبراءة الأصـــليهْ قـــد أخـــذت فليســـت الشـــرعيهْ
34-وهـــــي والجـــــواز قـــــد ترادفـــــا في مطلـــق الإذن لـــدى مـــن ســـلفا
35-والعلـم والوُسـع علـى المعـروف شـــــرط يعـــــم كـــــل ذي تكليـــــف
36-ثم خطـاب الوضـع هـو الـوارد بأن هـــــذا مـــــانع أو فاســـــد
37-أو ضـــده أو أنـــه قـــد أوجبـــا شـــرطا يكـــون او يكـــون ســـببا
38-وهُـــوَ مـــن ذاك أعـــمُّ مُطلقـــا والفـــرض والواجـــب قـــد توافقـــا
39-كـالحتم والـلازم مكتـوبٍ ومـا فيـــــه اشـــــتباه للكراهـــــة انتمـــــى
40-ولـيس في الواجـب مـن نـوال عنـــد انتفـــاء قصـــد الامتثـــال
41-فيمـــا لـــه النيـــة لا تُشـــترطُ وغـــــير مـــــا ذكرتـــــه فغلـــــط
42-ومثلـــه الـــترك لمـــا يُحَـــرَّمُ مـــن غـــير قصْـــدِ ذا نعـــم مســـلم
43-فضـيلة والنـدب والـذي اسـتحب ترادفـــــت ثم التطـــــوع انتُخِـــــب
44-رغيبـــة مـــا فيـــه رغَّـــب النـــبي بـــذكر مـــا فيـــه مـــن الأجـــر جُـــبِي
45-أودام فعلـــه بوصـــف النفـــل والنفـــلَ مـــن تلـــك القيـــود أخـــل

46–والأمرِ ِبـــلْ أعلـــم بالثـــواب فيـــه نـــبي الرشـــد والصـــواب
47–وســنة مــا أحمــد قــد واظبــا عليــه والظهــور فيــه وجبــا
48–وبعضــهم سمــى الــذي قــد أُكــدا منهابواجـــب فخـــذ مـــا قيـــدا
49–والنفـــل لـــيس بالشـــروع يجـــب في غـــير مـــا نظمـــه مُقـــرِّبُ
50–(قـف واسـتمع مسائلا قـد حكمـوا بأنهـــا بالابتـــداء تلـــزم)
51–(صـــلاتنا وصـــومنا وحجنـــا وعمـــرة لنـــا كـــذا اعتكافنـــا)
52–(طوافنـــا مـــع ائتمـــام المقتـــدي فيلـــزم القضـــا بقطـــعِ عامـــد)
53–مـا مـن وجـوده يجـيء العـدم ولا لـــزوم في انعـــدام يُعْلـــم
54–بمـــانع يمنـــع للـــدوام والإبتـــدا أو آخـــرِ الأقســـام
55–أو أولٍ فقـــط علـــى نـــزاع كـــالطَوْل الاســـتبراء و الرضـــا ع
56– ولازمٌ مِـــنِ انتفـــاءِ الشـــرط عـــدمُ مشـــروط لـــدى ذي الضـــبط
57–كســـبب وذا الوجـــودُ لازم منـــه ومـــا في ذاك شـــيء قـــائم
58–واجتمـــع الجميـــع في النكـــاح ومـــا هـــو الجالـــب للنجـــاح
59–والـركن جـزء الـذات والشـرط خـرج وصـــيغة دليلهـــا في المنـــتهج
60–ومـــع علـــة تـــرادف الســـبب والفـــرق بعضـــهم إليـــه قـــد ذهـــب
61–شـرط الوجـوب مـا بـه نُكلـف وعـــدم الطلـــب فيـــه يُعـــرف
62–مثـــل دخـــول الوقـــت والنقـــاء وكبلـــوغ بعـــث الانبيـــاء
63–ومـــع تمكـــن مـــن الفعـــل الأدا وعـــدمُ الغفلـــة والنـــومِ بـــدا
64–وشـــرط صـــحة بـــه اعتـــداد بالفعـــل منـــه الطهـــر يســـتفاد
65–والشـرط في الوجـوب شـرط في الأدا وعـــزوه للاتفـــاق وُجـــدا
66–وصـــحة وفـــاق ذي الـــوجهين للشـــرع مطلقـــا بـــدون مـــين
67–وفي العبـــادة لـــدى الجمهـــور أن يســـقطَ القضـــا مـــدى الـــدهور
68–يُـــنى علـــى القضـــاء بالجديـــد أو أول الأمـــرِ لـــدى المُجيـــد
69–وهْـــيَ وِفاقـــه لـــنفس الأمـــر أو ظـــن مـــأمور لـــدى ذي الخـــبر

70–بصحة العقد يكون الاثر وفي الفساد عكس هذا يظهر

71–إن لم تكن حوالة أو تلف تَعلُّق الحقُ ونقص يُؤلف

72–كفاية العبادة الإجزاء وهي ان يسقط الاقتضاء

73–أو السقوط للقضا وذا أخص من صحة إذ بالعبادة يُخَص

74–والصحة القبول فيها يدخل وبعضهم للاستواء ينقل

75–وخُصِّص الإجزاء بالمطلوب وقيل بل يختص بالمكتوب

76–وقابلِ الصحةَ بالبطلان وهو الفساد عند أهل الشان

77–وخالف النعمان فالفساد ما نهيه للوصف يُستفاد

78–فعل العبادة بوقت عُيِّنا شرعا لها باسم الأداء قُرنا

79–وكونه بفعل بعض يحصل لعاضد النص هو المُعوَّلُ

80–وقيل ما في وقته أداء وما يكون خارجا قضاء

81–والوقت ما قدَّره من شرعا مِنْ زمنٍ مُضيَّقاً مُوسَّعا

82–وضده القضا تداركا لما سبقُ الذي أوجبه قد عُلما

83–من الأداء واجب وما مُنِع ومنه ما فيه الجواز قد سُمع

84–واجتمع الأداء والقضاء وربما ينفرد الأداء

85–وانتفيا في النفل والعبادهْ تكريرُها لوْ خارجاً إعادهْ

86–للعذرِ والرخصةُ حكم غُيِّرا إلى سهولة لعذر قُرِّرا

87–مع قيام علة الأصلي وغيرها عزيمة النبي

88–وتلك في المأذون جزما توجد وغيره فيه لهم تردد

89–وربما تجي لما أخرج من أصل بمطلق امتناعه قمن

90–وما به للخبر الوصول بنظر صح هو الدليل

91–والنظر الموصل من فكر إلى ظن بحكم أو لعلم مُسجلا

92–الادراك من غير قضا تصور ومعْه تصديق وذا مشتهر

93–جازمه دون تَغَيُّرٍ عُلم علما وغيره اعتقاد ينقسم

94–إلى صــحيح إن يكــن يطــابق اوفاســـد إن هـــو لا يوافـــق
95–والـوهم والظـن وشـك مـا احتمـل لـــراجح أو ضِـــدِّه أو مـــا اعتـــدل
96–والعلــم عنـــد الأكثــرين يختلــف جزمـــا وبعضـــهم بنفيـــه عُـــرف
97–وإنمـــا لـــه لـــدى المحقـــق تفـــاوت بحســـب التعلـــق
98–لمـا لــه مــن اتحــاد منحــتم مـــع تعـــدد لمعلـــوم عُلـــم
99–يُبنى عليــه الزيــد والنقصــان هـــل ينتمـــي إليهمـــا الإيمـــان
100–والجهـل جـا في المـذهب المحمـود هـــو انتفـــاء العلـــم بالمقصـــود
101–زوال مـا عُلــم قــل نسـيان والعلـــم في الســـهوِ لـــه اكتنـــان
102–مـا ربنـا لم ينـه عنـه حسـن وغـــيره القبـــيح والمســـتهجن
103–هـل يجب الصوم على ذي العذر كحـــائض وممـــرَض وسَـــفْرِ
104–وجوبــه في غــير الاوَّلِ رَجَــحْ وضَـــعْفُه فيـــه لـــديهم وضـــح
105–وهــو في وجــوب قصــد لــلأدا أو ضـــدِّه لقائـــل بـــه بـــدا
106–ولا يكلِّــفُ بغــير الفعــل باعـــثُ الانبيـــا وربُّ الفضـــل
107–فكفنـا بالنهـي مطلـوب النـبي والــترك فعــل في صــحيح المــذهب
108–لـه فـروع ذكـرت في المـنهج وســردها مــن بعــد ذا البيــت يجــي
109–(من شربٍ أو خيط ذكاةٍ فضل ما وعَمَـــدٍ رســـم شـــهادة ومـــا)
110–(عطَّـل ناظـر وذو الـرهن كـذا مفـــرط في العلْـــف فـــادر المأخـــذا)
111–(وكـالتي ردت بعيـب وعَـدِمِ وليُّهـــا وشِـــبْهِها ممـــا عُلـــم)
112–والأمـر قبـل الوقـت قـد تعلقـا بالفعـــل للإعـــلام قـــد تحققـــا
113–وبعـــدُ للإلـــزام يســـتمر حـــال التلـــبس وقـــوم فـــروا
114–فلـيس يُجـزي مـن لـه يُقـدِّمُ ولا عليـــه دون حظـــر يُقـــدم
115–وذا التعبـــد ومـــا تمحضـــا للفعـــل فالتقـــديم فيـــه مُرتضـــى
116–ومـا إلى هـذا وهـذا ينتسـب ففيـه خلـف دون نـص قـد جُلـب
117–وقـال إن الأمـر لا يُوجـه إلا لـــدى تلـــبس منتبـــه

118–فاللوم قبله على التلبس بالكف وهي من أدق الأسس
119–وهي في فرض الكفاية فهل يسقط الاثم بشروع قد حصل
120–للامتثال كلَّفَ الرقيب فموجب تمكنا مُصيب
121–أو بينه والابتلا تَرَدَّدا شرطُ تمكُّنٍ عليه انْفَقَدا
122–عليه تكليف يجوز ويَقَعْ مع علم من أُمِر بالذي امتنع
123–في علم من أَمَر كالمأمور في المذهب المحقَّقِ المنصورِ

كتاب القرآن ومباحث الألفاظ

124–لفظ منزل على محمد لأجل لاعجاز وللتعبد
125–وليس للقرآن تُعزى البسملة وكونها منه الخلافِي نَقَله
126–وبعضهم إلى القراءة نظر وذاك للوفاق رأي معتبر
127–وليس منه ما بالآحاد رُوي فللقراءة به نفي قوي
128–كالاحتجاجِ غير ما تحصلا فيه ثلاثة فجوزْ مسجلا
129–صحة الاسناد ووجهٌ عربي ووَفقُ خط الأمِّ شرط ما أُبي
130–مثل الثلاثة ورجح النظر تواترا لها لدى من قد غبر
131–تواتر السبع عليه أجمعوا ولم يكن في الوحي حشو يقع
132–وما به يُعنى بلا دليل غير الذي ظهر للعقول
133–والنقل بالمنضم قد يفيد للقطع والعكس له بعيد

المنطوق والمفهوم

134–معنى له في القصد قل تأصل وهْو الذي اللفظ به يُستعمل
135–نص إذا أفاد ما لا يَحتمل غيرا وظاهر إن الغير احتُمل
136–والكل من ذين له تجلَّي ويطلق النص على ما دلاَّ
137–وفي كلام الوحي والمنطوقُ هل ما ليس بالصريح فيه قد دخل
138–وهو دلالة اقتضاء أن يدل لفظ على ما دونه لا يستقل
139–دلالةَ اللزوم مثل ذاتِ إشارةٍ كذاك الايما آت

140–فـــأول إشـــارة اللفـــظ لمـــا لم يكـــن القصـــد لـــه قـــد عُلمـــا

141–دلالـــــة الإيمـــــاء والتنبيـــــه في الفـــن تُقصـــد لـــدى ذويـــه

142–أن يُقرن الوصف بحكم إن يكـن لغـــير عِلـــة يَعِبْـــهُ مـــن فطـــن

143–وغــير منطــوق هــو المفهــوم منـــه الموافقـــة قـــل معلـــوم

144–يُســمى بتنبيــه الخطــاب وورد فحـوى الخطـاب اسمـا لـه في المعتمـد

145–إعطــاء مــا للَّفظــة المســكوتا مـــن باب أولى نفيـــا أو ثبـــوتا

146–وقيـل ذا فحـوى الخطـاب والـذي ســاوى بلحنـــه دعـــاه المحتـــذي

147–دلالـــة الوفـــاق للقيـــاس وهْـــو الجلِـــي تُعـــزى لـــدى أناس

148–وقيـــل للَّفـــظ مـــع المجـــاز وعزوهـــا للنقـــل ذو جـــواز

149–وغــير مــا مــر هــو المخالفــهْ ثمـــتَ تنبيـــه الخطـــاب خالفـــه

150–كــذا دليــل للخطــاب انضــافا ودع إذا الســـاكت عنـــه خافـــا

151–أو جهـل الحكـم أو النطق انجلب للسـؤل أو جـرى علـى الـذي غلـب

152–أو امتنـــان أو وفـــاق الواقـــع والجهـلِ والتأكيـد عنـد السـامع

153–ومُقتضـيِ التخصـيص لـيس يحظُـل قيســا ومــا عُــرض لــيس يشــمل

154–وهُـــو ظـــرف علـــةٌ وعـــدد ومنـــه شـــرط غايـــة تُعتمـــد

155–والحصـر والصـفة مثـل مـا عُلـم مـــن غـــنم ســـامت وســـائم الغـــنم

156–معلوفــة الغــنم أو مــا يُعلــف الخلـــف في النفـــي لأي يُصـــرف

157–أضـعفها اللقـب وهْـو مـا أُبي مـــن دونـــه نظـــم كـــلام العـــرب

158–أعـــلاه لا يرشـــد إلا العلمـــا فمـــا لمنطـــوق بضـــعف انتمـــى

159–فالشـرط فالوصـف الـذي يُناسـب فمطلـــق الوصـــف لـــه يُقـــارب

160–فعـــدد ثُمَّـــت تقـــديم يلـــي وهـــو حجـــة علـــى الـــنهج الجلـــي

فصل

161–مـــن لُطـــف ربنـــا بنـــا تعـــالى توســـيعه في نُطقنـــا المجـــالا

162–ومـا مـن الألفـاظ للمعـنى وُضـع قـــل لغـــة بالنقـــل يَـــدري مـــن سمـــع

163–مـــدلولها المعـــنى ولفـــظ مفـــرد مســـتعملا ومهمـــلا قـــد يوجـــد

164–وذو تركـــب ووضـــع النكـــره لمطلـــق المعـــنى فريـــق نصـــره

165–وهِـيَ للـذهن لـدى ابـن الحاجـب وكـــم إمـــام للخـــلاف ذاهـــب

166–ولـــيس للمعـــنى بـــلا احتيـــاج لفـــظ كمـــا لشـــارح المنهـــاج

167–واللغـــة الـــرب لهـــا قـــد وضـــعا وعزوهـــا للاصـــطلاح سُمعـــا

168–فبالإشـــــــارة وبالتعَـــــــيّنِ كالطفـــل فهـــم ذي الخفـــا والبَـــيّنِ

169–يبـــنى عليـــه القلـــب والطـــلاق بكـــــاسقني الشـــــراب والعتـــــاق

170–هـــل تثبـــت اللغـــة بالقيـــاس والثالـــــث الفـــــرق لـــــدى أنــاس

171–محلـــــه عنـــــدهم المشـــــتق ومـــا ســـواه جـــاء فيـــه الوَفـــق

172–وفرعـــه المبـــني خفـــة الكلـــف فيمـــا بجـــامع يقيســـه الســـلف

فصل في الاشتقاق

173–والاشـــــتقاق ردك اللفـــــظ إلى لفـــظ وأطلـــق في الـــذي تأصـــلا

174–وفي المعـــاني والأصـــول اشْـــتَرِطا تناســـــباً بينهمـــــا منضـــــبطا

175–لا بـــد في المشـــتق مـــن تغيـــير مُحَقَّـــــق أو كـــــان ذا تقـــــدير

176–وإن يكـــن لمـــبهم فقـــد عُهـــد مطـــــردا وغـــــيره لا يطـــــرد

177–والجبـــذ والجـــذب كبـــير ويَـــرى للأكـــبر الـــثلمَ وثلبـــا مـــن درى

178–والأعجمـــيّ فيـــه لاشـــتقاق كجبرئيـــــل قالـــــه الحـــــذاق

179–كـــذا اشـــتقاق الجمـــع ممـــا أُفـــردا ونفـــيُ شـــرطِ مصـــدر قـــد عُهـــدا

180–وعنـــد فقـــد الوصـــف لا يشـــتق وأعـــــوز المعتـــــزليَّ الحـــــق

181–وحيثما ذو الاسم قام قد وجب وفرعـــه إلى الحقيقـــة انتســـب

182–لـــدى بقـــاء الاصـــل في المَحَـــلِّ بحســـب الإمكـــان عنـــد الجُـــلِّ

183–ثالثهـــا الإجمـــاع حيثمـــا طـــرا علـــى المحـــل مـــا مناقضـــا يُـــرى

184–عليـــه يُبـــنى مـــن رمـــى المطلقـــه فبعضـــهم نفـــى وبعـــض حققـــه

185–فمـــا كســـارق لـــدى المؤســـس حقيقـــة في حالـــة التلـــبس

186–أو حالة النطق بما جا مُسندا وغيرُه العمومُ فيه قد بدا

فصل في الترادف

187–وذو الترادف له حصول وقيل لا ثالثها التفصيل
188–وهل يفيد التالي للتأييد كالنفي للمجاز بالتوكيد
189–وللرديفين تعاور بدا إن لم يكن بواحد تَعَبَّدا
190–وبعضهم نفيَ الوقوع أبَّدا وبعضهم بلغتين قيدا
191–دخول من عجز في الإحرام بما به الدخول في الإسلام
192–أو نيةٍ أو باللسان يقتدي والخلف في التركيب لا في المفرد
193–إبدال قرآن بالأعجمي جوازه ليس بمذهبيّ

المشترَكُ

194–في رأي الأكثر وقوع المشترَك وثالث للمنع في الوحي سلك
195–إطلاقَه في معنييه مثلا مجازا أو ضدا أجاز النبلا
196–إن يخل من قرينة فمجمل وبعضهم على الجميع يحمل
197–وقيل لم يُجزه نهج العُرب وقيل بالمنع لضد السلب
198–وفي المجازين أو المجاز وضدّه الإطلاق ذو جواز

فصل في الحقيقة

199–منها التي للشرع عزوها عُقل مرتجل منها ومنها منتقل
200–والخلف في الجواز والوقوع لها من المأثور والمسموع
201–وما أفاد لاسمه النبي لا الوضعُ مطلقا هو الشرعي
202–وربما أُطْلِقَ في المأذون كالشرب والعشاء والعيدين

المجاز

203–ومنه جائز وما قد منعوا وكل واحد عليه أجمعوا
204–ما ذا اتحاد فيه جاء المحمل وللعلاقة ظهور أولُ
205–ثانيهما ما ليس بالمفيد لمنع الانتقال بالتعقيد

206–وحيثما استحال الاصل يُنْتَقَلْ إلى المجاز أو لأقربَ حصل

207–وليس بالغالب في اللغات والخلف فيه لابن جنّي آت

208–وبعدَ تخصيصٍ مجازٌ فيلي الاضمار فالنقل على المعول

209–فالاشتراك بعده النسخ جرى لكونه يُحتاط فيه أكثرا

210–وحيثما قصدُ المجاز قد غلب تعيينه لدى القرافي مُنتخَب

211–ومذهب النعمان عكس ما مضى والقول بالإجمال فيه مُرتضَى

212–أجمَع إن حقيقة تمات على التقدم له الأثبات

213–وهو حقيقة أو المجاز وباعتبارين يجي الجواز

214–واللفظ محمول على الشرعي إن لم يكن فمطلق العرفي

215–فاللغوي على الجلِي ولم يجب بحث عن المجاز في الذي انتُخب

216–كذاك ما قابل ذا اعتلال من التأصل والاستقلال

217–ومن تأسس عموم وبقا الافرادُ والإطلاق مما يُنتقى

218–كذاك ترتيب لإيجاب العمل بما له الرجحان مما يُحتمل

219–وإن يجي الدليل للخلاف فقَدِّمنَّه بلا خلاف

220–وبالتبادر يُرى الأصيل إن لم يكُ الدليل لا الدخيل

221–وعدمِ النفي والاطِّراد إن وسم اللفظ بالانفراد

222–والضد بالوقف في الاستعمال وكون الاطلاق على المحال

223–وواجب القيد وما قد جمعا مخالفَ الأصل مجازا سُمعا

المعرَّب

224–ما استَعملت فيما له جا العربُ في غيرما لغتهم مُعرَّب

225–ما كان منه مثلَ إسماعيلِ ويوسف قد جاء في التنزيل

226–إن كان منه واعتقاد الأكثر والشافعيِّ النفيَ للمنكر

227–وذاك لا يُبنى عليه فرع حتى أبي رجوع در ضرع

الكناية والتعريض

228–مستعمل في لازم لما وُضع له وليس قصده بممتنع
229–فاسم الحقيقةَ وضدّ ينسلب وقيل بل حقيقة لما يجب
230–من كونه فيما له مستعملا والقول بالمجاز فيه انْتُقِلا
231–لأجل الاستعمال في كليهما والتاج للفرع والاصل قسما
232–مستعمل في أصله يُراد لازمه منه ويُستفاد
233–حقيقة والأصل حيثما قُصِد بل لازم فذاك أوّلاً وُجد
234–وَسَمِّ بالتعريض ما استعمل في أصل أو الفرع لتلويح يفي
235–للغير من معونة السياق وهْو مركب لدى السُّبَّاق

الأمر

236–هو اقتضاء فعلِ غيرِ كَفِّ دُل عليه لا بنحو كُفي
237–هذا الذي حُد به النفسي وما عليه دل قل لفظي
238–وليس عند جل الاذكياء شرط علو فيه واستعلاء
239–وخالف الباجي بشرط التالي وشرط ذاك رأي ذي اعتزال
240–واعتُبرا معا على توهين لدى القشيريّ وذي التلقين
241–والأمر في الفعل مجاز واعتمى تشريك ذين فيه بعض العلما
242–وافعل لدى الأكثر للوجوب وقيل للندب أو المطلوب
243–وقيل للوجوب أمر الرب وأمر من أرسله للندب
244–ومفهمَ الوجوب يُدرَى الشرعُ أو الحجا أو المفيد الوضع
245–وكونه للفور أصل المذهب وهو لدى القيد بتأخير أبي
246–وهل لدى الترك وجوب البدل بالنص أو ذاك بنفس الأول
247–وقال بالتأخير أهل المغرب وفي التبادر حصول الأرب
248–والأرجح القدر الذي يُشترك فيه وقيل إنه مشترك
249–وقيل للفور أو العزم وإن نَقُلْ بتكرار فوَفق قد زُكن

250–وهــل لمــرة أوِ إطـــلاق جـــلا أو التكـــررِ اخـــتلاف مـــن خـــلا
251–أو التكـــررُ إذا مــــا عُلِّقـــا بشـــــرط أو بصــــفة تحققـــا
252–والأمــــر لا يســــتلزم القضــــاء بــــل هــــو بالأمــــر الجديــــد جــــاء
253–لأنــــه في زمــــن معــــين يجــــي لمــــا عليــــه مــــن نفــــع بُــــني
254–وخــالف الــرازِي إذِ المركــبُ لكــل جــزء حكمــه ينســحب
255–ولــيس مــن أَمَــرَ بالأمــر أمَــرْ لثالــث إلا كمــا في ابــن عمــر
256–والأمــر للصــبيان ندبــه نُمــي لمــا رووه مــن حــديث خــثعم
257–تعليــق أمــرنا بالاختيــار جــــوازه رُويَ باســــتظهار
258–وآمــر بلفظــة تعــم هــل دخــل قصــدا أو عــن القصــد اعتــزل
259–أنب إذا ما سِرّ حكم قد جرى بهــا كســد خلــة للفقــرا
260–والأمــر ذوالــنفس بمــا تعينــا ووقتُـــه مضـــيقٌ تضـــمنا
261–نهيا عن الموجود من أضداد أو هو نفس النهي عن أنداد
262–وبتضــمن الوجــوب فرَّقــا بعــض وقيــل لا يــدل مطلقــا
263–ففاعــل في كالصــلاة ضــدا كسِــرقة علــى الخــلاف يُــدى
264–إلا إذا الــنص الفســاد أبــدى مثــل الكــلام في الصــلاة عمــدا
265–والنهــي فيــه غــابر الخــلاف أو أنــه أمــر علــى ائــتلاف
266–وقيل لا قطعا كما في المختصر وهْو لدى السبكي رأي ما انتصر
267–الأَمْــران غــير المتمــاثلين غُــدا كصــم ثم متغــايرين
268–وإن تمــاثلا وعطــف قــد نُفــي بــلا تعاقــب فتأســيس قُفــي
269–وإن تعاقبا فذا هو الأصح والضعف للتأكيد والوَقْفِ وَضَحْ
270–إن لم يكــن تأســس ذا منــع مــن عــادة ومــن حجــا وشــرع
271–وإن يكن عطف فتأسيس بلا منـع يُـرى لـديهم مُعَـوَّلا
272–والأمر للوجوب بعد الحظل وبعد سؤل قد أتى للأصل
273–أو يقتضــي إباحــة للأغلــب إذا تعلــق بمثــل الســبب

274–إلا فـــذي المـــذهب والكثـــير لـــــــه إلى إيجابـــــــه مصـــــــير
275–بعــد الوجــوب النهــي لامتنــاع للجـــــل والــــــبعضُ للاتســـــاع
276–وللكراهـــــــة بـــــــرأي بانا وقيـــل للإبقـــا علـــى مـــا كـــانا
277–كالنسـخ للوجـوب عنـد القاضـي وجلنــــا بــــذاك غـــــير راض
278–بـل هـو في القـوِيِّ رفـعُ الحـرج وللإباحـــــة لــــدى بعـــض يجـــي
279–وقيـــل للنـــدب كمـــا في مبطـــل أوجـــــب لانتقـــــال للتنفـــــل
280–وجُـــوِّز التكليـــف بالمحـــال في الكـــل مــــن ثلاثـــة الأحـــوال
281–وقيـــل بالمنـــع لمـــا قـــد امتنـــع لغـــير علـــم الله أن لـــيس يقـــع
282–ولـــيس واقعـــا إذا اســـتحالا لغـــــير علـــــم ربنـــــا تعـــــالى
283–ومـا وجـود واجـب قـد أُطلقـا بـــــه وجوبُـــــه بـــــه تحققـــــا
284–والطـوق شـرط للوجـوب يُعـرف إن كـــــان بالمحـــــال لا يُكلِّـــــف
285–كعلمنـــا الوضـــوء شـــرطا في أدا فـــرض فـــأمرنا بـــه بعـــد بـــدا
286–وبعـض ذي الخلْـف نفـاه مطلقـا والـــبعض ذو رأيـــين قـــد تَفرَّقـــا
287–ومـــا وجوبـــه بـــه لم يجـــب في رأي مالـــــك وكـــــل مـــــذهب
288–فمـــا بـــه تـــركُ المحـــرَّم يَـــرى وجـــوبَ تركـــه جميـــعُ مـــن درى
289–وســـويَّنَّ بـــين جهـــلٍ لحقـــا بعـــد التعـــين ومـــا قـــد ســـبقا
290–هـل يجـب التنجيـز في الـتمكن أو مطلـــق التمكـــين ذو تعـــين
291–عليـه في التكليـف بالشـيء عُـدِمْ موجبـــه شـــرعا خـــلاف قـــد عُلِـــمْ
292–فـالخلف في الصـحة والوقـوع لأمـــــر مـــــن كفـــــر بالفـــــروع
293–ثالثهـا الوقـوع في النهـي يُـرد بمـا افتقـاره إلى القصـد انفقـد
294–وقيـــل في المرتـــد فالتعـــذيب عليـــهِ والتيســـيرُ والترغيـــبُ
295–وعُلِّـــل المـــانع بالتعـــذر وهـــو مشـــكل لـــدى المحـــرر
296–في كـــافر آمـــن مطلقـــا وفي مـــنْ كفـــره فعـــل كإلقـــا مصـــحف
297–والـرأي عنـدي أن يكـون المُـدرَكُ نفـــيَ قبولهـــا فـــذا مشـــترك

298–تكليف من أحدث بالصلاة عليه مجمع لدى الثقات
299–وربطه بالموجب العقلي حتم بوَفق قد أتى جلي
300–دخول ذي كراهة فيما أمر به بلا قيد وفَصْلٍ قد حظر
301–فنفي صحة ونفي الأجر في وقت كره للصلاة يجري
302–وإن يك الأمر عن النهي انفصل فالفعل بالصحة لا الأجر اتصل
303–وذا إلى الجمهور ذو انتساب وقيل بالاجر مع العقاب
304–وقد رُوِي البطلانُ والقضاءُ وقيل ذا فقط له انتفاء
305–مثل الصلاة بالحرير والذهب وفي مكان الغصب والوضو انقلب
306–ومعطن ومنهج ومقبرهْ كنيسة وذي حميم مجزره
307–من تاب بعد أن تعاطى السببا فقد أتى بما عليه وجبا
308–وإن بقي فساده كمن رجع عن بث بدعة عليها يُتبع
309–أو تاب خارجا مكان الغصب أو تاب بعد الرمي قبل الضرب
310–وقال ذوالبرهان إنه ارتبك مع انقطاع النهي للذي سلك
311–وارْتَكِبِ الأخف من ضرين وخيرن لدى استوا هذين
312–كمن على الجريح في الجرحى سقط وضعَّف المكث عليه من ضبط
313–والأخذ بالأول لا بالآخِر مرجَّحٌ في مُقتضى الأوامر
314–وما سواه ساقط أو مستحب لذاك لاطمئنان والدلك انجلب
315–وذاك في الحكم على الكلي مع حصول كثرة الجزئي
316–وربما اجتماع أشياءَ انحظل مما أتى الأمر بها على البدل
317–أو الترتب وقد يسن وفيه قل إباحة تعِن

الواجب المُوسَّع

318–ما وقته يسع منه أكثرا وهو محدودا وغيرَه جرى
319–فجوزوا الأدا بلا اضطرار في كل حصة من المختار
320–وقائل منا يقول العزم على وقوع الفرض فيه حتم

321–أو هو ما مكلف يُعيِّن وخلف ذي الخلاف فيه بيِّن
322–فقيل الآخر وقيل الأول وقيل ما به الأدا يتصل

الواجب المخيَّر

323–والأمر بالواحد من أشياء يوجب واحدا على استواء

ذو الكفاية

324–ما طلب الشارع أن يُحصَّلا دون اعتبار ذات من قد فعلا
325–وهومُفَضَّلٌ على ذي العين في زعم الاستاذ مع الجويني
326–مزه من العين بأن قد حظلا تكرير مصلحته إن فُعِلا
327–وهو على الجميع عند الأكثر لإثمهم بالترك والتعذر
328–وفعل من به يقوم مسقط وقيل بالبعض فقط يرتبط
329–معينا أو مبهما أو فاعلا خُلف عن المخالفين نُقِلا
330–ما كان بالجزئي ندبه عُلم فهو بالكلِّي كعيد منحتم
331–وهل يعيِّن شروع الفاعل في ذي الكفاية خلاف ينجلي
332–فالخلف في الأجرة للتحمل فرع على ذاك الخلاف قد بُلي
333–وغالب الظن في الاسقاط كفى وفي التوجه لدى من عَرَفا
334–فروضه القضا كنهي أمر رد السلام وجهاد الكفر
335–فتوى وحفظ ما سوى المثاني زيارة الحرام ذي الأركان
336–إمامةٌ منه ودفع الضرر والاحتراف مع سد الثُّغُر
337–حضانة توثق شهاده تجهيز ميْت وكذا العياده
338–ضيافة حضور من في النزع وحفظ سائر علوم الشرع
339–وغيره المسنون كالإمامهْ والبدءِ بالسلام والإقامهْ

النهي (أي النفسي عندهم)

340–هو اقتضاء الكف عن فعل ودع وما يضاهيه كذر قد امتنع
341–وهو للدوام والفور متى عدمُ تقييد بضد ثبتا

342–واللفظ للتحريم شرعا وافترق للكره والشركةِ والقدرِ الفرقْ
343–وهو عن فرد وعن ما عُدِّدا جمعا وفرقا وجميعا وُجِدا
344–وجاء في الصحيح للفساد إن لم يجي الدليل للسداد
345–لعدم النفع وزيدِ الخلل وملكُ ما بِيع عليه ينجلي
346–إذا تغير بسوق أو بدن أو حقّ غيره به قد اقترن
347–وبثَّ للصحة في المدارس معللا بالنهي حبر فارس
348–والخلف فيما ينتمي للشرع وليس فيما ينتمي للطبع
349–الاجزاء والقبول حين نُفيا لصحة وضدِّها قد رُويا

العام

350–ما استغرق الصالح دَفعة بلا حصر من اللفظ كعشر مثلا
351–وهو من عوارض المباني وقيل للألفاظ والمعاني
352–هل نادر في ذي العموم يدخل ومطلقٍ أو لا خلافٌ يُنقل
353–فما لغير لذة والفيلُ ومشبه فيه تنافى القيل
354–وما من القصد خلا فيه اختُلف وقد يجيء بالمجاز متصف
355–مدلوله كليةٌ إن حكما عليه في التركيب من تكلما
356–وهو على فرد يدل حتما وفهم لاستغراق ليس جزما
357–بل هو عند الجل بالرجحان والقطع فيه مذهب النعمان
358–ويلزم العموم في الزمان والحال للأفراد والمكان
359–إطلاقه في تلك للقرافي وعمم التَّقِي إذا يُنافي
360–صيغُه كلٌّ أو الجميع وقد تلا الذي التي الفروع
361–أين وحيثما ومن أيٌّ وما شرطا ووصلا وسؤالا أفهما
362–متى وقيل لا وبعض قيَّدا وما مُعرَّفاً بأل قد وُجدا
363–أو بإضافة إلى المُعرف إذا تَحَقُّقُ الخصوص قد نُفي
364–وفي سياق النفي منها يُذكر إذا بُني أو زيد مِن منكرُ

365–أو كان صيغة لها النفي لزِم وغيرُ ذا لدى القرافي لا يَعُم

366–وقيل بالظهور في العموم وهو مفاد الوضع لا اللزوم

367–بالقصد خَصِّصِ التزاما قد أبَى تخصيصه إياه بعضُ النجبا

368–ونحو لا شربت أو إن شربا واتفقوا إن مصدر قد جُلبا

369–ونزلن ترك الاستفصال منزلة العموم في الأقوال

370–قيام لاحتمال في الأفعال قل مجمل مسقط الاستدلال

371–وماأتى للمدح أو للذم يعُمُّ عند جل أهل العلم

372–وما به قد خوطب النبي تعميمه في المذهب السني

373–وما يعم يشمل الرسولا وقيل لا ولنذْكر التَّفصيلا

374–والعبد والموجود والذي كفر مشمولة له لدى ذوي النظر

375–وما شمول من للانثى جنف وفي شبيه المسلمين اختلفوا

376–وعمم المجموع للأنواع إذا بِمن جر على نزاع

377–كمِنْ عُلُومٍ ألق بالتفصيل للفقه والتفسير والأصول

378–والمقتضىَ أعم جُل السلف كذاك مفهوم بلا مُختَلف

ما عدم العموم فيه أرجح

379–منه منكر الجموع عُرفا وكان والذي عليه انعطفا

380–وسائر حكاية الفعل بما منه العموم ظاهرا قد عُلِما

381–خطاب واحد لغير الحنبلي من غير رَعْيِ النص والقَيْس الجَلي

التخصيص

382–قصر الذي عمَّ مع اعتماد غيرٍ على بعضِ من الأفراد

383–جوازه لواحد في الجمع أتت به أدلة في الشرع

384–وموجب أقله القفال والمنع مطلقا له اعتلال

385–أقل معنى الجمع في المشتهر الاثنان في رأي الإمام الحميري

386–ذا كثرة أم لا وإن مُنَكَّرا والفرق في انتهاء ما قد نُكِّرا

387–وذو الخصوص هو ما يُستعمل في كل الأَفْرَاد لدى من يعقل
388–وما به الخصوص قد يُراد جعله في بعضها النقاد
389–والثانيَ اعز للمجاز جزما وذاك للأصل وفرع يُنمى
390–ثم المحاشاة وقصر القصد من آخر القسمين دون جحد
391–وشبه الاستثنا للاول سما واتحد القسمان عند القدما
392–وهو حجة لدى الأكثر إن مخصص له معينا يبن
393–وقس على الخارج للمصالح ورُبَّ شيخٍ لامتناعٍ جانح

المخصص المتصل

394–حروف الاستثناء والمضارعُ من فعل لاستثنا وما يُضارِع
395–والحكم بالنقيض للحكم حصل لما عليه الحكم قبلُ متَّصِل
396–وغيره منقطع ورُجِّحا جوازه وهو مجازا وَضَحا
397–فلْتنمِ ثوبا بعد ألف درهم للحذف والمجاز أو للندم
398–وقيل بالحذف لدى الإقرار والعقدُ معنى الواو فيه جار
399–بشركة وبالتواطي قالا بعض وأوجب فيه الاتصالا
400–وفي البواقي دونما اضطرار وابطلن بالصمت للتَّذْكار
401–وعددٌ معَ كإلاَّ قد وجب له الخصوص عند جُل من ذهب
402–وقال بعض بانتفا الخصوص والظاهر الابقا من النصوص
403–والمثل عند الأكثرين مبطل ولجوازه يدل المدخل
404–وجوِّز الأكثر عند الجل ومالك أوجب للأقل
405–ومُنِع الأكثرُ من نص العدد والعقد منه عند بعضٍ انفقد
406–وذا تعدد بعطف حصِّل بالاتفاق مسجلا للأول
407–إلا فكل للذي به اتصل وكلها عند التساوي قد بطل
408–إن كان غير الاول المستغرقا فالكل للمُخرج منه حُقِّقا
409–وحيثما استغرق الاول فقط فألغ واعتبر بخلف في النمط

410–وكل ما يكون فيه العطف | من قبل الاستثنا فكل يقفوا
411–دون دليل العقل أو ذي السمع | والحق الافتراق دون الجمع
412–أما قران اللفظ في المشهور | فلا يُساوي في سوى المذكور
413–ومنه ما كان من الشرط أَعِدْ | للكُلِّ عند الجل أو وَفْقاً تُفِد
414–أخرِج به وإن على النصف سما | كالقومَ أكرم إن يكونوا كرما
415–وإن ترتب على شرطين | شيء فبالحصول للشرطين
416–وإن على البدل قد تعلقا | فبحصول واحد تُحققا
417–ومنه في الإخراج والعَوْد يُرى | كالشرط قل وصف وإن قبل جرى
418–وحيثما مُخَصِّصٌ توسطا | خصَّصه بما يلي من ضبطا
419–ومنه غايةٌ عموم يشمل | لو كان تصريح بها لا يحصل
420–وما لتحقيق العموم فدع | نحوسلام هي حتى مطلع
421–وهْي لما قبلُ خلا تعود | وكونها لما تلي بعيد
422–وبدل البعض من الكل يفي | مخصِّصا لدى اناس فاعرف

المخصص المنفصل

423–وسم مستقله منفصلا | للحس والعقل نماه الفضلا
424–وخَصِّص الكتاب والحديث به | أو بالحديث مطلقا فلتنتبه
425–واعتبرَ الإجماع جل الناس | وقسمي المفهوم كالقياس
426–والعرفَ حيث قارن الخطابا | ودع ضمير البعض والاسبابا
427–وذكرَ ما وافقه من مفرد | ومذهب الراوي على المُعْتَمَدْ
428–واجزم بإدخال ذوات السبب | وارو عن الإمام ظنا تُصِب
429–وجاء في تخصيص ما قد جاورا | في الرسم ما يعم خلفُ النظرا
430–وإن أتى ما خص بعد العمل | نسخ والغير مخصصا جلي
431–وإن يك العموم من وجه ظهر | فالحكم بالترجيح حتما معتبر

المقيد والمطلق

432–فما على معناه زيد مسجلا معنى لغيره اعتقده الأولا
433–وما على الذات بلا قيد يدل فمطلق وباسم جنس قد عُقل
434–وما على الواحد شاع النكره والاتحاد بعضهم قد نصره
435–عليه طالق إذا كان ذكر فولدت لاثنين عند ذي النظر
436–بما يُخَصِّصُ العمومَ قَيِّد ودع لما كان سواه تقتدي
437–وحمل مطلق على ذاك وجب إن فيهما اتحد حكم والسبب
438–وإن يكن تأخر المقيِّد عن عمل فالنسخ فيه يُعهد
439–وإن يكن امر ونهي قُيِّدا فمطلق بضد ما قد وُجدا
440–وحيثما اتحد واحد فلا يحمله عليه جل العقلا

التأويل والمحكم والمجمل

441–حمل لظاهر على المرجوح واقسمه للفاسد والصحيح
442–صحيحه وهْو القريب ما حُمل مع قوة الدليل عند المستدل
443–وغيره الفاسد والبعيد وما خلا فلعباً يفيد
444–والخلفَ في فهم الكتاب صير إياه تأويلا لدى المختصر
445–فجعل مسكين بمعنى المد عليه لائح سمات البعد
446–كحمل مرأة على الصغيرهْ وما يُنافي الحرة الكبيرهْ
447–وحملِ ما رُوي في الصيام على القضاء مع الالتزام
448–وذو وضوح محكم والمجمل هو الذي المراد منه يجهل
449–وما به استأثر علم الخالق فذا تشابهٌ عليه أطلق
450–وإن يكن علم به من عبد فذاك ليس من طريق العهد
451–وقد يجي الإجمال من وجه ومن وجه يراه ذا بيان من فطن
452–والنفي للصلاة والنكاح والشبهِ محكم لدى الصحاح
453–والعكس في جداره ويعفو والقُرء في منع اجتماع فاقفوا

البيان

454–تصـــيير مُشـــكل مـــن الجلـــي وهـــــو واجـــــب علــــى النــــبي
455–إذا أريـــد فهمـــه وهْـــو بمـــا مـــن الــدليل مطلقــا يجلــوا العمــى
456–وبَـيَّنَ القاصـر مـن حيـث السـند أو الدلالـــة علـــى مـــا يُعتمـــد
457–وأوجـــبَنَّ عنـــد بعـــضٍ عِلمـــا إذا وجـــــوب ذي الخفــــاء عمَّــــا
458–والقـــول والفعـــل إذا توافقـــا فـــانم البيـــان للـــذي قـــد ســـبقا
459–وإن يـزد فعـل فللقـول انتسـب والفعـــل يقتضـــي بـــلا قيـــد طلـــب
460–والقـول في العكـس هـو المبـيّن وفعلـــه التخفيـــف فيـــه بـــين
461–تأخـر البيـان عـن وقـت العمـل وقوعـــه عنـــد المُجيـــز مـــا حصـــل
462–تأخـــيره للاحتيـــاج واقـــع وبعضـــنا هـــو لـــذاك مـــانع
463–وقيـــل بالمنـــع لمـــا كـــالمطلق ثم بعكســـه لـــدى الـــبعض انطـــق
464–وجـــائز تأخـــير تبليـــغ لـــه ودرء مـــا يُخشـــى أبى تعجيلَـــه
465–ونســـبة الجهـــل لـــذي وجـــود بمـــا يخصِّـــص مـــن الموجـــود

النسخ

466–رفـــع لحكـــمٍ أو بيـــانُ الـــزمن بمحكـــم القـــرآن أو بالســـنن
467–فلـــم يكـــن بالعقـــل أو مجـــرد الاجمـــاع بـــل يُنمـــى إلى المســـتند
468–ومنـــع نســـخ الـــنص بالقيـــاس هـــو الـــذي ارتضـــاه جـــل النـــاس
469–ونسـخ بعـض الـذكر مطلقـا ورد والنســـخ بالـــنص لـــنص مُعتمـــد
470–والنســـخ بالآحـــاد للكتـــاب لـــيس بواقـــع علـــى الصـــواب
471–ويُنســـخ الخِـــفُّ بمـــا لـــه ثِقَـــلْ وقـــد يجـــيء عـــاريا مـــن البـــدل
472–والنسـخ مـن قبـل وقـوع الفعـل جـــاء وقوعـــا في صـــحيح النقـــل
473–وجـــاز بالفحـــوى ونســـخه بـــلا أصـــل وعكســـه جـــوازه انجلـــى
474–ورأي الاكثـــرين الاســـتلزام وبالمخالفـــة لا يُـــرام
475–وهْـي عـن الأصـل لهـا تجـرد في النســـخ وانعكاســـه مُســـتبعد

476–ويجـب الرفـع لحكـم الفـرعِ إن حكـم أصـله يُـرى ذا رفـع

477–ويُنسـخ الإنشـا ولـو مؤبـدا والقيـد في الفعـل أو الحكـم بـدا

478–وفي الأخـير منـع ابـن الحاجـبِ كمسـتمر بعـد صـوم واجـب

479–ونسـخ الإخبـار بإيجـاب خـبر بنـاقض يجـوز لا نسـخُ الخـبر

480–وكـل حكـم قابـل لـه وفي نفـي الوقـوع الاتفـاق قـد قُفـي

481–هـل يسـتقل الحكـم بالـورود أو ببلوغـه إلى الموجـود

482–فـالعزل بالمـوت أو العـزلِ عـرض كـذا قضـاء جاهـل للمفـترض

483–ولـيس نسـخاً كـلّ مـا أفـادا فيمـا رسـا بالـنص الازديادا

484–والـنقص للجـزء وللشـرط انتُقـي نسـخهُ للسـاقط لا للـذْ بقـي

485–الاجماع والـنص على النسخ ولـو تضـمنا كُـلاّ معرِّفـا رأوا

486–كـذاك يعـرف لـدى المُحـرِّرِ بالمنـع للجمـع مـع التـأخر

487–كقـول راو سـابقٌ والمحكـي بمـا يُضـاهي المـدني والمكـي

488–وقولـه الناسـخ والتـأثيرَ دع بوَفـق واحـد للاصـل يُتبـع

489–وكـونِ راويـه الصـحابي يقتفـي ومثلـه تأخـر في المصـحف

كتاب السنة

490–وهـي مـا انضـاف إلى الرسـول مـن صـفة كلـيس بالطويـل

491–والقول والفعل وفي الفعل انحصر تقريـره كـذي الحـديثُ والخـبر

492–والأنبيـاء عصـموا ممـا نهـوا عنـه ولم يكـن لهـم تفكـه

493–بجـائز بـل ذاك للتشـريع أو نيـة الزلفـى مـن الرفيـع

494–فالصـمت للنبيِّ عـن فعـل عَلِـم بـه جـوازُ الفعـل منـه قـد فُهـم

495–وربمـا يفعـل للمكـروه مُبيِّنـا أنَّـهُ للتنزيـه

496–فصـار في جانبـه مـن القُـرب كـالنهي أن يُشـرب مـن فـم القِـرب

497–وفعلـه المركـوز في الجبلَّـه كالأكـل والشـرب فلـيس ملَّـه

498–من غير لمح الوصف والذي احتمل شـرعا ففيـه قـل تـردد حصـل

499–فــالحج راكبــا عليــه يجــري كضِـــجعة بعـــد صـــلاة الفجـــر
500–وغـــيره وحكمــه جلـــي فالاســـتوا فيـــه هـــو القـــوي
501–مـن غـير تخصـيص وبالـنص يُـرى وبالبيـــــان وامتثـــــالٍ ظهـــــرا
502–وللوجـــوب عَلَـــمُ النـــداء كـــذاك قـــد وســـم بالقضـــاء
503–والـــترك إن جلـــب للتعزيـــر وســـمٌ للاســـتقرا مـــن البصـــير
504–ومــا تمحــض لقصــد القُــرْب عــن قيــد الايجــابِ فَسِــيمىَ النَّــدْبِ
505–وكــلّ مــا الصــفة فيــه تجهــل فللوجـــوب في الأصـــح يُجعـــل
506–وقيــل مــع قصــد التقــرب وإن فُقـــد فهـــو بالإباحـــة قمـــن
507–وقــد رُوي عــن مالــكِ الأخــيرُ والوقـــفَ للقاضـــي نمـــى البصـــير
508–والناســخ الأخــير إن تقــابلا فعـــل وقـــول متكـــرراً جـــلا
509–والــرأي عنــد جهلــه ذو خلــف بـــين مـــرجح ورأي الوقـــف
510–والقــول إن خــص بنــا تعارضــا فينــا فقــط والناســخ الــذي مضــى
511–إن بالتأســـي أذن الـــدليل والجهـــل فيـــه ذلـــك التفصـــيل
512–وإن يعـــمَّ غـــيرَه والاقتـــدا بـــه لـــه نـــص فمـــا قبـــل بـــدا
513–في حقــه القــول بفعــل خُصَّــا إن يــك فيــه القــول لــيس نصَّــا
514–ولم يكـــن تعـــارض الأفعـــال في كـــل حالـــة مـــن الأحـــوال
515–وإن يّــكُ القــول بحكــم لامعــا فـــآخر الفعلـــين كـــان رافعـــا
516–والكــل عنــد بعضــهم صــحيحُ ومالـــك عنـــه رُوِي الترجـــيحُ
517–وحيثمــا قــد عُــدم المصــير إليـــه فـــالأولى هـــو التخيـــير
518–ولم يكـــن مكلفـــا بشـــرع –صـــلى عليـــه الله–قبـــل الوضـــع
519–وهـــو والأمـــة بعـــد كلِّفـــا إلا إذا التكليـــف بالـــنص انتفـــى
520–وقيــل لا والخلــف فيمــا شُــرعا ولم يكـــن داع إليـــه سُمعـــا
521–ومفهــم الباطــل مــن كــل خــبر في الوضـع أو نقـص مـن الـراوي انحصـر
522–والوضـــع للنســـيان والترهيـــب والغلـــط التنفـــير والترغيـــب

523-وبعد أن بعث خير العرب دعوى النبوة انمها للكذب
524-وما انتفى وجوده من نص عند ذوى الحديث بعد الفحص
525-وبعضَ ما يُنسب للنبي وخبرَ الآحاد في السني
526-حيث دواعي نقله تواتُرا نَرى لها لو قاله تقررا
527-واقطع بصدق خبر التواتر وسو بين مسلم وكافر
528-واللفظِ والمعنى وذاك خبَرُ مَن عادةً كِذبُهُمُ منحظِرُ
529-عن غير معقول وأوجبِ العدد من غير تحديد على ما يُعتمد
530-وقيل بالعشرين أو بأكثرا أو بثلاثين أو اثني عشرا
531-إلغاء الاربعة فيه راجح وما عليها زاد فهو صالح
532-وأوجبن في طبقات السند تواترا وَفقا لدى التعدد
533-ولا يفيد القطعَ ما يُوافق الاجماعَ والبعض بقطع ينطق
534-وبعضهم يفيد حيث عولا عليه وانفه إذا ما قد خلا
535-مع دواعي رده من مُبطل كما يدل لخلافة علي
536-كالافتراق بين ذي تأوّلِ وعاملٍ به على المعوَّل
537-ومذهب الجمهور صدق مخبر مع صمت جمع لم يَخفه حاضر
538-ومودَع من النبي سمْعا يفيد ظنا ويفيد قطعا
539-وليس حامل على الإقرار ثم مع الصمت عن الإنكار
540-وخبر الآحاد مظنون عَرَى عن القيود في الذي تواترا
541-والمستفيض منه وهْو أربعهْ أقله وبعضهم قد رفعهْ
542-عن واحد وبعضهم عمَّا يلي وجعلُه واسطةً قولٌ جَلي
543-ولا يفيد العلم بالإطلاق عند الجماهير من الحُذَّاق
544-وبعضهم يفيد إن عدل روى واختير ذا إن القرينةَ احتوى
545-وفي الشهادة وفي الفتوى العمل به وجوبه اتفاقا قد حصل
546-كذاك جاء في اتخاذ الأدويّهْ ونحوها كسفر والأغذيّهْ

547–ومالــك بمــا ســوى ذاك نخــع ومــا ينـــافي نقـــلَ طيبـــةَ مَنَـــع
548–إذ ذّاك قطعـــيّ وإن رأيا ففـــي تقـــديم ذا وذاك خلـــف قـــد قُفـــي
549–كـــذاك فيمـــا عـــارض القياســـا رِوَايَتَـــا مـــن أحكـــم الأساســـا
550–وقـد كفـى مـن غيرمـا اعتضـاد خـــبر واحـــدٍ مِـــن الآحـــاد
551– والجـزم مـن فـرع وشَـكَّ الأصـلِ ودع بجزمـــه لـــذاك النقـــلِ
552–وقـــال بالقبـــول إن لم ينتـــف اصـــل مـــن الحـــديث شـــيخ مقتـــف
553–ولـــيس ذا يقـــدح في العدالـــهْ كشـــاهد للجـــزم بالمقالـــهْ
554–والرفـع والوصـل وزيـد اللفـظ مقبولـــة عنـــد إمـــام الحفـــظ
555–إن أمكـن الـذهول عنهـا عـادهْ إلا فـــلا قبـــول للـــزيادهْ
556–وقيـــل لا إن اتحـــاد قـــد عُلـــم والوفـــق في غـــير الـــذي مـــر رُســـم
557–وللتعـــارض نُمِـــي المغـــيِّرُ وحـــذف بعـــض قـــد رآه الأكثـــر
558–دون ارتبـــاط وهْـــو في التـــأليف يســـوغ في الوفـــق بـــلا تعنيـــف
559–بغالـــب الظـــن يـــدور المعتـــبر فـــاعتبرَ الإســـلام كـــل مـــن غـــبر
560–وفاســـق وذو ابتـــداع إن دعـــا أو مُطلقـــا ردّ لكـــلّ سُمعـــا
561–كـــذا الصـــبي وإن يكـــن تحمّلـــوا ثم أَداً بمنـــع نفـــي قُبلـــوا
562–مـــن لـــيس ذا فقـــه أباه الجيـــل وعكســـه أثبتـــه الـــدليل
563–ومـــن لـــه في غـــيره تســـاهل ذو عجمـــة أو جهـــل منمـــىً يُقبـــل
564–كخلفـــه لأكثـــر الـــرواة وخلفـــه للمتـــواترات
565–وكثـــرة وإنُ لقِـــيٌ ينـــدر فيمـــا بـــه تحصـــيله لا يُحظـــر
566–عـدل الروايـة الـذي قـد أوجبـوا هـــو الـــذي مـــن بعـــد هـــذا يجلـــب
567–(والعـدل مـن يجتنـب الكبـائرا ويتقـــي في الأغلـــب الصـــغائرا)
568–(ومـــا أبـــيح وهْـــو في العيـــان يقـــدح في مـــروءة الإنســـان)
569–وذو أنوثـــة وعبـــد والعـــدا وذو قرابـــة خـــلاف الشـــهدا
570–ولا صـــغيرةَ مـــع الإصـــرار المبطـــل الثقـــةِ بالإخبـــار

571–فدع لمن جُهِل مطلقا ومنْ ... في عينه يُجهلُ أو فيما بطن
572–ومثبت العدالة اختبار ... كذاك تعديل والانتشار
573–وفي قضا القاضي وأخذ الراوي ... وعمل العالم أيضا ثاوي
574–وشرط كلّ أن يُرى ملتزِما ... ردّا لمن ليس بعدل عُلما
575–والجرحَ قدم باتفاق أبدا ... إن كان مَنْ جَرَح أعلى عددا
576–وغيره كهْو بغير مين ... وقيل بالترجيح في القسمين
577–كلاهما يثبته المنفرد ... ومالك عنه رُوي التعدُّ دُ
578–وقال بالعدد ذو درايَةْ ... في جهة الشاهد لا الروايةْ
579–شهادةٌ الإخبارُ عما خصَّ إن ... فيه ترافع إلى القاضي زُكن
580–وغيره رواية والصَّحْبُ ... تعديلهم كل إليه يصبو
581–واختار في الملازمين دون مَن ... رآه مرةً إمام مؤتمن
582–إذا ادعى المعاصر العدل الشرفْ ... بصحبةٍ يقبله جُلّ السلف
583–ومرسلٌ قولةُ غير من صحِبْ ... قال إمام الأعجمين والعرب
584–عند المحدثين قول التابعي ... أو الكبير قال خير شافع
585–وهو حجة ولكن رُجّحا ... عليه مسند وعكس صُحّحا
586–والنقل للحديث بالمعنى مُنِع ... ومالك عنه الجواز قد سُمِعْ
587–لعارف يفهم معناه جزم ... وغالب الظن لدى البعض انحتم
588–والاستواء في الخفاء والجَلا ... لدى المجوّزين حتما حَصلا
589–وبعضهم منع في القِصار ... دون التي تطول لاضطرار
590–وبالمرادف يجوز قَطعا ... وبعضهم يحكون فيه المنعا
591–وجوزن وَفقا بلفظٍ عَجمي ... ونحوه الإبدالَ للمترجِم

كيفية رواية الصحابي

592–أرفعها الصريح في السماع ... من الرسول المجتبى المطاع
593–منه سمعت منه ذا أو أخبرا ... شافهني حدَّثنيهِ صَيّرا

594–فقال عن ثم نُهي أو أُمِرا إن لم يكن خيرُ الورى قد ذكرا

595–كذا من السنَّةِ يُروى والتحققْ كنا به إذا بعهده التصدق

كيفية رواية غيره عن شيخه

596–للعرض والسماع والإذن استوا متى على النوال ذا الإذن احتوى

597–واعمل بما عن الإجازة رُوي إن صح سمعه بظن قد قوي

598–لشبهها الوقفَ تجي لمن عُدم وعدم التفصيل فيه منحتم

599–والكتبِ دون الإذن بالذي سُمِع إن عُرف الخط وإلا يمتنع

600–والخلف في إعلامه المجرد وأعملن منه صحيح السند

601–والأخذ عن وجادة مما انحظل وَفقا وجل الناس يمنع العمل

602–وما به يُذكر لفظ الخبر فذاك مسطور بعلم الأثر

كتاب الإجماع

603–وهو الاتفاق من مجتهدي الامة من بعد وفاة أحمد

604–وأطلقن في العصر والمتفق عليه فالإلغا لمن عمَّ انتقي

605–وقيل لا وقيل في الجلي مثل الزنا والحج لا الخفيِّ

606–وقيل لا في كل ما التكليفُ بعلمه قد عمم اللطيف

607–وذا للاحتجاج أو أن يُطلقا عليه الاجماع وكلّ يُنتقى

608–وكلّ من ببدعة يُكفَّر من أهل الاهواء فلا يُعتبر

609–والكل واجب وقيل لا يضر الاثنان دون من عليهما كثر

610–واعتبرنْ مع الصحابي من تبِعْ إن كان موجودا وإلا فامتنع

611–ثم انقراضُ العصر والتواترُ لغو على ما ينتحيه الاكثر

612–وهو حجة ولكن يُحظل فيما به كالعلم دورٌ يحصلُ

613–وما إلى الكوفة منه ينتمي والخلفاء الراشدين فاعلم

614–وأوجبن حجية للمدني فيما على التوقيف أمره بُني

615–وقيل مطلقا وما قد أَجمَعا عليه أهل البيت مما منِعا

616-وما عرا منه على السنِيّ من الأمارة أو القطعيّ
617-وخرقُه فامنع لقول زائد إذ لم يكن ذاك سوى مُعاند
618-وقيل إن خرق والتفصيل إحداثه منعه الدليل
619-وردَّةَ الأمَّةِ لا الجهل لما عدم تكليف به قد عُلما
620-ولا يُعارض له دليل ويُظهر الدليل والتأويل
621-وقدمنَّهُ على ما خالفا إن كان بالقطع يُرى متصفا
622-وهْو المشاهد أو المنقول بعدد التواتر المقولُ
623-وفي انقسامها لقسمين وكل في قوله مُخطٍ تردّدٌ نُقِل
624-وجعل من سكت مثلَ من أقر فيه خلاف بينهم قد اشتهر
625-فالاحتجاجُ بالسكوتِي نَمَى تفريعه عليه من تقدما
626-وهْو بفقد السّخط والضدِّ حرى مع مُضِيّ مهلة للنظر
627-ولا يُكفر الذي قد اتبع إنكار الاجماع وبيس ما ابتدع
628-والكافرُ الجاحد ما قد أُجمعا عليه مما علمه قد وقعا
629-عن الضروري من الدينيّ ومثله المشهور في القوي
630-إن كان منصوصا وفي الغير اختلَف إن قدُم العهد بالاسلام السلف

كتاب القياس

631-بحمل معلوم على ما قد عُلِم للاستوا في علة الحكم وُسِم
632-وإن تُرد شموله لما فسد فزد لدى الحاملِ والزيد أسد
633-والحامل المطلق والمقيد وهو قبلَ ما رواه الواحد
634-وقبله القطعي من نص ومن إجماعهم عند جميع من فطن
635-وما رُوِي من ذمه فقد عُني به الذي على الفساد قد بُني
636-والحدّ والكفارةُ التقديرُ جوازه فيها هو المشهور
637-ورخصة بعكسها والسبب وغيرها للاتفاق يُنسب
638-وإن نُمي للعرف ما كالطُّهر أو الحيض فهو فيه يجري

أركانه

639–الاصل وحكمه وما قد شُبِّها وعلةٌ رابعها فانتبها
640–والحكم أو محله أو ما يدل تأصيلُ كلِّ واحد مما نُقل
641–وقس عليه دون شرط نص يُجيزه بالنوع أو بالشخص
وعلَّة وجودها الوفاقُ عليه يأبى شرطه الحذَّاقُ

الركن الثاني: وهو الحكم

643–وحكم الاصل قد يكون ملحقا لما من اعتبار الادنى حُقِّقا
644–مُستلحِق الشرع هو الشرعي وغيره لغيره مرعي
645–وما بقطع فيه قد تعبدا ربي فملحق كذاك عهدا
646–وليس حكم الاصل بالأساس متى يحد عن سنن القياس
647–لكونه معناه ليس يُعقل أو التعدِّي فيه ليس يحصل
648–وحيثما يندرج الحكمان في النص فالأمران قل سيان
649–والوفق في الحكم لدى الخصمين شرط جواز القيس دون مين
650–وإن يكن لعلتين اختلفا تركب الأصل لدى من سلفا
651–مركب الوصف إذا الخصم منَعْ وجودَ ذا الوصفِ في الاصلِ المُتَّبَعْ
652–وردّهُ انتُقِي وقيل يُقبَلُ وفي التقدم خلاف يُنقل

الفرع

653–الحكم في رأي وما تُشبِّها من المحل عند جُل النُبَها
654–وجود جامع به متمَّما شرط وفي القطع إلى القطع انتمى
655–وإن تكن ظنيَّةً فالأدون لذا القياس عَلَم مُدوَّن
656–والفرع للأصل بباعث وفي الحكم نوعا أو بجنس يقتفي
657–ومقتضيِ الضد أو النقيض للحكم في الفرع كوقع البيض
658–بعكس ما خلافَ حكم يقتضي وادفع بترجيح لذا المعترض
659–وعدم النص والاجماع على وفاقه أوجبه من أصَّلا

660-منـعَ الـدليلين وحكـمُ الفـرعِ ظهـورُه قبـلُ يُـرى ذا منـع

العلة

661-معـرف الحكـم بوضـع الشـارع والحكـم ثابـت بهـا فـاتبع
662-ووصـفها بالبعـث مـا استبينا منـه سـوى بعـث المُكلفينـا
663-للـدفع والرفـع أو الأمـرين واجبـة الظهـور دون مـين
664-ومـن شـروط الوصـف الانضباط إلا فحكمـة بهـا يُنـاط
665-وهْي التي من أجلها الوصف جرى علـةَ حكـم عنـدَ كـلِّ مـن درى
666-وهـو للغـة والحقيقـهْ والشـرع والعـرف نمـى الخليقـهْ
667-وقـد يُعلَّـلُ بمـا تركبـا وامنـع لعلـة لمـا قـد أذهبـا
668-والخلـف في التعليـل بالـذي عُـدِم لمـا ثبوتيـا كنسـبي عُلـم
669-لم تُلـف في المُعلَّـلات عِـلَّـهْ خاليَـةٌ مـن حكمـة في الجملَـه
670-وربمـا يُعـوزنا اطِّـلاع لكنـه لـيس بـه امتنـاع
671-وفي ثبـوت الحكـم عنـد الانتفـا للظـن والنفـي خـلافٌ عُرفـا
672-وعلّلـوا بمـا خلـت مـن تعديَّـةْ لـيُعلمَ امتناعـه والتقويَّـه
673-منهـا محـل الحكـم أو جـزءٌ وزد وصـفا إذا كـلٌّ لزوميـا يـرد
674-وجـاز بالمشـتق دون اللقـب وإن يكـن مـن صـفة فقـد أُبي
675-وعِلَّـةٌ منصوصـةٌ تَعـدد في ذات الاسـتنباط خُلـفٌ يُعهـد
676-وذاك في الحكـم الكثـيرُ اطلقـهْ كـالقطع مـع غُـرمِ نصـابِ السـرقهْ
677-وقـد تُخَصِّـص وقـد تُعمِّـمُ لأصـلها لكنهـا لا تخـرِم
678-وشـرطها التعيـين والتقـدير لهـا جـوازه هـو التحريـر
679-ومقتضـى الحكـم وجـوده وجـب مـتى يكـن وجـود مـانع سـبب
680-كـذا إذا انتفـاء شـرط كـانا وفخـرهم خـلاف ذا أبانا

مسالك العلة

681-ومسـلك العلـة مـا دلَّ علـى عِلِّيَّـةِ الشـيء مـتى مـا حصـلا

682-الاجمـاع فـالنص الصـريح مِثْـلُ لعلـــــة فســـــبب فيتلـــــو
683-مـن أجـل ذا فنحـو كـي إذاً فمـا ظهـــر لامٌ ثمـــت البـــا عُلمـــا
684-فالفـــاء للشـــارع فالفقيـــهِ فغـــــيرِه يُتبــــع بالشــــبيه
685-والثالـث الايمـا اقـترانُ الوصـف بالحكـــم ملفـــوظين دون خُلـــف
686-وذلـــك الوصـــف أو النظـــير قرانـــــه لغيرهــــا يضـــــير
687-كمـا إذا سمـع وصـفا فحكـم وذكـــرُه في الحكـــم وصـــفا قـــد ألَمّ
688-إن لم يكـــن علتـــه لم يُفـــد وَمَنْعُـــــهُ ممـــا يُفيـــت اســـتفد
689-ترتيبَـه الحكـم عليـه واتضـح تفريـق حكمـين بوصـف المصـطلح
690-أو غايـــةٍ شـــرطٍ أو اســـتثناء تناســـب الوصـــف علـــى البنـــاء
691-والسـبر والتقسـيم قسـمٌ رابـع أن يَحصـــر الأوصـــاف فيهـــا جـــامع
692-ويُبطـلَ الـذي لهـا لا يصـلحُ فمـــــا بقـــــي تعيينـــــه متضـــــح
693-مُعـتَرِضُ الحصـر فِي دفعـه يـردْ بحثـــت ثم بعـــد بحثـــي لم أجـــد
694-أو انفقـادُ مـا سـواها الأصـل ولـــيس في الحصـــر لظـــن حظـــل
695-وهـــو قطعـــي إذا مـــا نُميـــا للقطـــع والظـــني ســـواه وُعيـــا
696-حجيـــة الظـــنِّيِّ رأي الأكثـــر في حـــــق ناظــــر وفي المنــــاظر
697-إن يُبـد وصـفا زائـدا مُعـترض وَفَىَ بـــــه دون البيـــــان الغـــــرضُ
698-وقطـعُ ذي السـبر إذن منحـتم والأمـــــر في إبطالــــه منــــبهم
699-أبطـل لمـا طـردا يُـرى ويبطـل غـــيرَ مناســـب لـــه المنخـــزلُ
700-كـذاك بالإلغـا وإن قـد ناسـبا وبتعـــدّي وصـــفه الـــذي اجتـــبى

701-ثم المناســـــبة والإخالــــــه مـــن المســـالك بـــلا اســـتحاله
702-ثم بتخـــريج المنـــاط يشـــتهر تخريجهـــا وبعضـــهم لا يعتـــبر
703-وهـــو أن يُعَـــيّن المجتهـــد لعلـــة بـــذكر مـــا ســـيرد
704-مـن التناسـب الـذي معـه اتضـح تقـــارن والأمْـــنِ ممـــا قـــد قـــدح

705–وواجب تحقيق الاستقلال بنفي غيره من الأحوال
706–ثم المناسب الذي تضمنا ترتبُ الحكم عليه ما اعتنا
707–به الذي شرع من إبعاد مفسدةٍ أو جلب ذي سداد
708–ويحصل القصد بشرع الحكم شكًّا وظنًّا وكذا بالجزم
709–وقد يكون النفي فيه أرجحا كآيسٍ لقصد نسل نكحا
710–بالطرفين في الأصح علَّلُوا فقصر مترف عليه يُنْقَلُ
711–ثم المناسب عَنَيْتُ الحكمه منه ضروري وجا تَتِمَّه
712–بينهما ما ينتمي للحاجي وقدم القوي في الرواج
713–دينٌ فنفسٌ ثم عقل نسب مالٌ إلى ضرورةٍ تنتسب
714–ورتبن ولتعطفن مساويا عرضا على المال تكن موافيا
715–فحفظها حتم على الإنسان في كل شِرْعَةٍ من الأديان
716–ألحق به ما كان ذا تكميل كالحد فيما يسكر القليل
717–وهو حلال في شرائع الرسل غير الذي نسخ شرعه السبل
718–أباحها في أول الإسلام براءة ليست من الأحكام
719–والبيع فالإجارة الحاجي خيار بيع لاحق جلي
720–وما يتمم لدى الحذاق حث على مكارم الأخلاق
721–منه موافق أصول المذهب كَسَلْبِ الأعبُدِ شريف المنصِب
722–وحرمة القذر والإنفاق على الأقارب ذوي الإملاق
723–وما يعارض كتابةٌ سلم ونحوه وأكل ما صيد يُؤَمْ
724–من المناسب مؤثر ذكر بالنص والإجماع نوعُه اعتُبِرْ
725–في النوع للحكم وإن لم يُعْتَبَرْ بذين بل ترتُّبُ الحكم ظهر
726–على وفاقه فذا الملائم أقواه ما ذكر قَبْلُ القاسمُ
727–من اعتبار النوع في الجنس ومن عكس ومن جنس بآخر زكن
728–أَخَصُّ حُكْمٍ مَنْعُ مِثْلِ الخمر أو الوجوب لمضاهي العصر

729–فمطلـق الحكمـين بعـده الطلـب وهــو بالتخيـير في الوضـع اصـطحب

730–فكونـه حكمـا كمـا في الوصـف مناســب خصصــه ذو العــرف

731–مصــلحة وضــدها بعــد فمــا كــون محلهــا مـــن الـــذ علمـــا

732– فقـــدم الأخـــص والغريـــبُ أَلْغَـــى اعتبـــارَه العلـــي الرقيـــب

733–والوصــف حيــث الإعتبارُجُهَــل فهـــو الإستصـــلاح قـــل والمرسَـــل

734–نَقْبَلَــــهُ لعمــــل الصــــحابه كـــالنقط للمصـــحف والكتابـــه

735–توليــــة الصــــدِّيق للفــــاروق وهــــدم جــــار مســــجد للضــــيق

736–وعمــلِ الســكة تجديــد النــدا والســـجنِ تـــدوين الـــدواوين بـــدا

737–اخــرم مناســبا بمفســد لــزم للحكـــم وهـــو غَـــيْرَ مرجـــوح علـــم

738–والشـــبه المســـتلزم المناســـبا مثـــل الوضـــو يســـتلزم التقـــرُّبا

739–مــع اعتبــار جنســه القريــب في مثلـــه للحكـــم لا الغريـــب

740–صــلاحه لم يــدر دون الشــرع ولم يُـــنَطْ مناســـب بالســـمع

741–وحيثمــا أمكــن قــيس العلــة فترْكُـــهُ بالاتفـــاق أثبِـــتِ

742–إلا ففــــي قبولــــه تــــردد غلبــــة الأشــــباه هــــو الأجــــود

743–في الحكــم والصــفةِ ثم الحكــمِ فصـــفةٍ فقـــط لـــدى ذي العلـــم

744–وابــن عليــة يــرى للصــوري كـــالقيس للخيـــل علـــى الحمـــير

745–أن يوجــد الحكــم لــدى وجــود وصـــف وينتفـــي لـــدى الفقـــود

746–والوصــف ذو تناســب أو احتمــل لـــه وإلا فعـــن القصـــد اعتـــزل

747–وهـــو عنـــد الأكثـــرين ســـند في صـــورة أو صـــورتين يوجـــد

748–أصـــل كبـــير في أمـــور الآخـــره والنافعـــات عـــاجلا والضـــائره

749–وجود حكم حيثما الوصف حصل والاقــتران في انتفــا الوصــف انحظــل

750–ولم يكـــن تناســـب بالـــذات أو تبـــعٍ فيـــه لـــدى الثقـــات

751–وردَّهُ النقـــل عـــن الصـــحابه ومـــن رأى بالأصـــل قـــد أجابـــه

752–والعكـس وهـو الـدوران العـدمي لـــيس بمســـلك لتلـــك فـــاعلم

753–أن ينتفي الحكم متى الوصف انتفى ومـــا لـــدى الوجـــود إثـــره اقْتَفـــا
754–وهُـــوَ أن يجـــي علـــى التعليـــل بالوصـــف ظـــاهر مـــن التنزيـــل
755–أو الحـــديث فالخصـــوصَ يَطْـــرُد عـــن اعتبـــار الشـــارع المجتهـــد
756–فمنـــه مـــا كـــان بإلغـــا الفـــارق ومـــا بغـــير مـــن دليـــل رائـــق
757–مـــن المنـــاط أن تجـــي أوصـــاف فبعضـــــها يأتي لـــــه انحـــــذاف
758–عـــن اعتبـــاره ومـــا قـــد بقيـــا ترتـــب الحكـــم عليـــه اقتفيـــا
759–تحقيـــق علـــة عليهـــا ائتلفـــا في الفـــرع تحقيـــق منـــاط ألفـــا
760–والعجز عن إبطال وصف لم يفد عليـــةً لـــه علـــى الـــذي اعتمـــد
761–كـــذا إذا مـــا أمكـــن القيـــاس بـــه علـــى الـــذي ارتضـــاه النـــاس
762–منها وجود الوصف دون الحكم سمـــاه بالـــنقض وعـــاة العلـــم
763–والأكثـرون عنـدهم لا يقـدح بـــل هـــو تخصـــيص وذا مصـــحح
764–وقد روى عن مالك تخصيص إن يـــك الاســـتنباط لا التنصـــيص
765–وعكس هذا قد رآه البعض ومنتقـــى ذي الاختصـــار الـــنقض
766–إن لم تكـن منصوصـة بظـاهر ولـــيس فيمـــا اســـتنبطت بضـــائر
767–إن جا لفقد الشرط أو لما مَنَعْ والوَفْـــقُ في مثـــل العـــرايا قـــد وقـــع
768–جوابه منع وجود الوصف أو منـــع انتفـــاء الحكـــم فيمـــا قـــد رووا
769–والكسـر قـادح ومنـه ذَكَـرا تخلـــفَ الحكمـــة عنـــه مـــن درى
770–ومنـه إبطـال لجـزء والحِيَـلْ ضـــاقت عليـــه في المجيـــئ بالبـــدل
771–وعـدم العكـس مـع اتحـاد يقـــدحُ دون الـــنَّص بالتمـــادي
772–والوصف إن يعدم له تأثير فـــذاك لانتقاضـــه يصـــير
773–خص بذي العلة بائتلاف وذات الاســـتنباط والخـــلاف
774–يجيء في الطردي حيث عُلِّلا بـــه وقـــد يجـــيء فيمـــا أُصِّـــلا
775–وذا بإبـدا علـة للحكـم ممـــن يـــرى تعـــدُّدا ذا ســـقم
776–وقد يجي في الحكم وهو أضرب فمنـــه مـــا لـــيس بفيـــد يجلـــب

777–ومـا لفيـد عـن ضـرورة ذكـر أو لا وفي العفـو خـلاف قـد سـطر
778–والقلب إثبات الذي الحكمَ نقض بالوصـف والقـدح بـه لا يعـترض
779–فمنـه مـا صـحح رأي المعـترض مـع أن رأي الخصـم فيـه منـتقض
780–ومنـه مـا يُبْطِـلُ بالتـزام أو الطبـاق رأي ذي الخصـام
781–ومنـه مـا إلى المسـاواة نسـب ثبـوت حكمـين للأصـل يَنْسَـلِب
782–حكـمٌ عـن الفـرع بالائـتلاف وواحـد مـن ذيـن ذو خـلاف
783–فَيُلْحِـق الفـرع بالأصـل فَـيَرِدْ كـونُ التسـاوي واجبـا مـن منتقـد
784–قبولـه فيـه خلافـا يحكـي بعـض شـروح الجمـع لابـن السـبكي
785–والقـول بالموجَـب قدحـه جـلا وهـو تسـليم الـدليل مسـجلا
786–مـن مـانع أن الـدليل اسـتلزما لمـا مـن الصـور فيـه اختصـما
787–يجيء في النفـي وفي الثبـوت ولشـمول اللفـظ والسـكوت
788–عمـا مـن المقـدمات قـد خـلا مـن شـهرة لخوفـه أن تُحْظَـلا
789–والفرق بين الأصل والفرع قدح إبـداء مخـتص بالأصـل قـد صـلح
790–أو مـانع في الفـرع والجمْـعَ يـرى إلا فـلا فـرق أناسٌ كـبرا
791–تعـدد الأصـل لفـرع معتمـد إذ يوجـب القـوة تكثـير السـند
792–فـالفرق بينـه وأصـلٍ قـد كفـى وقـال لا يكفيـه بعـضُ العرفـا
793–وقيـل إنْ أُلْحِـقَ بالجمـوع فواحـدٌ يكفيـه لا الجميـع
794–وهـل إذا اشـتغل بالتبيـان يكفـي جـوابُ واحـدٍ قـولان
795–مـن القـوادح فسـاد الوضـع أن يجـي الـدليلُ حائـدا عـن السَّـنَنْ
796–كالأخـذ للتوسـيع والتسـهيل والنفـي والإثبـات مـن عـديل
797–منـه اعتبـار الوصـف بالإجمـاع والـذكر أو حديثـه المطـاع
798–بنـاقض الحكـم بـذا القيـاس جوابـه بصـحة الأسـاس
799–والخلـف للـنص أو إجمـاعٍ دعـا فسـاد الاعتبـار كـلُّ مـن وعـى
800–وذاك مـن هـذا أخـص مطلقـا وكونـه ذا الوَجْـهِ ممـا ينتقـى

801–وجمعه بالمنع لا يضير كان له التقديم والتأخير

802–من القوادح كما في النقل منع وجود علة للأصل

803–ومنع عليّة ما يُعَلَّلُ به وقدحه هو المعَوَّلُ

804–ويقدح التقسيم أن يحتملا لفظ لأمرين ولكن حظلا

805–وجود علة بأمر واحد وليس عند بعضهم بالوارد

806–جوابه بالوضع في الوارد أو الظهور فيه باشتهاد

807–وللمعارضة والمنع معا أو الأخيرِ الاعتراضُ رجعا

808–والاعتراض يلحق الدليلا دون الحكاية فلا سبيلا

809–والشأنُ لا يُعترضُ المثال إذ قد كفى الفرضُ والاحتمال

810–وهو مفروض إذا لم يكن للحكم من نص عليه ينبني

811–لا ينتمي للغوث والجليل إلا على ضرب من التأويل

812–وهو معدود من الأصول وشرعة الإله والرسول

813–ما فيه نفيُ فارق ولو بِظن جَلِي وبالخفي عكسَه استبن

814–كون الخفي بالشِّبه دأبا يَستوي وبين ذين واضحٌ مما رُوي

815–قيل الجلي وواضحٌ وذو الخفا أولى مساو أدونٌ قد عُرفا

816–وما بذات علة قد جُمعا فيه فَقَيس علة قد سُمعا

817–جامعُ ذي الدلالة الذي لزم فأثرٌ فحُكمُها كما رُسِم

818–قياسَ معنى الأصل عنهم حَقِّق لما دُعي الجمعَ بنفي الفارِق

819–ما ليسَ بالنص من الدليل وليس بالإجماع والتمثيل

820–منه قياس المنطقي والعكسِ ومنه فقد الشرط دون لبس

821–ثم انتفا الُمدرك مما يرتضى كذا وجودُ مانع أو ما اقْتضى

822–ومنه الاستقراءُ بالجزئي على ثُبوت الحكم للكلي

823–فإن يَعُمَّ غيرَ ذي الشِّقاق فَهُوَ حُجَّةٌ بالاتفاق

824–وهو في البعض إلى الظن انتسب يُسمى لحوق الفرد بالذي غلب

825–ورجحن كون الاستصحاب للعدم الأصلي من ذا الباب
826–بعدَ قصارى البحث عن نصٍّ فَلَمْ يُلْفَ وهذا البحثُ وَفْقا مُنحَتِم
827–وإن يعارض غالبا ذا الأصل ففي المقدم تنافي النقل
828–وما على ثبوته للسبب شرع يدل مثلَ ذاك استصحب
829–وما بماض مُثبَتٍ للحال فهو مقلوب وعكسُ الخالي
830–كجري ما جُهِلَ فيه المصرف على الذي الآن لذاك يُعرف
831–والأخذ بالذي له رُجحانُ من الأدلة هو استحسان
832–أو هو تخصيص بعرف ما يعم ورعيَ الاستصلاح بعضُهم يؤم
833–وردُّ كونه دليلا ينقدح ويقصُر التعبير عنه متضح
834–رأيُ الصحابي على الأصحاب لا يكون حجةً بوَفْقِ من خلا
835–في غيره ثالثُها إذا انتشر وما مخالفٌ له قَطُّ ظَهَرْ
836–ويقتدِي من عم بالمجتهد منهم لدى تحقق المعتمَد
837–والتابعي في الرأي لا يقلِّد له من أهل الاجتهاد أحدُ
838–من لم يكن مجتهدا فالعمل منه بمعنى النص مما يحظل
839–سد الذرائع إلى المحرم حتمٌ كفتحها إلى المنحتم
840–وبالكراهة وندبٍ وردا وألغ إن يك الفساد أبعدا
841–أو رَجَحَ الإصلاحُ كالأسارى تُفدى بما ينفع للنصارى
842–وانظر تدلِّي دوالي العنب في كل مشرق وكل مغرب
843–وينبذ الإلهام بالعراء أعني به إلهام الأولياء
844–وقد رآه بعض من تصوفا وعِصمة النبي توجب اقْتِفا
845–لا يحكم الولي بلا دليل من النصوص أو من التأويل
846–في غيره الظن وفيه القطعُ لأجل كشف ما عليه نقع
847–والظن يختص بخمس الغيب لنفيِ علمها بدون ريب
848–قد أُسِّسَ الفقه على رفع الضرر وأن ما يشق يجلب الوطر

849-ونفـيِ رفـع القطـع بالشـك وأن يُحَكَّـمَ العـرفُ وزاد مـن فطـن
850-كـونَ الأمـور تبـعَ المقاصـد مَـعَ تَكَلُّـفٍ بـبعض وارد
851-ولا يجـي تعـارض إلا لمـا مـن الـدليلين إلى الظـن انتمـى
852-والاعتـدالُ جـائز في الواقـع كمـا يجـوزُ عنـد ذهـن السـامع
853-وقـولُ مـن عنـه رُوي قـولان مـؤَخَّر إذ يتعاقبـان
854-إلا فمـا صـاحبه مؤيِّـد وغـيرُه فيـه لـه تـردد
855-وذكـرُ مـا ضـعف لـيس للعمـل إذ ذاك عـن وِفـاقِهم قـد انحظـل
856-بـل للترقـي لمـدارجِ السـنا ويحفـظَ الُمـدرك مـن لـه اعْتِنـا
857-ولمراعـاةِ الخـلاف المشـتهر أو المراعـاة لكـل مـا سُـطر
858-وكونِـه يلجـي إليـه الضـرر إن كـان لم يشـتدَّ فيـه الخـوَر
859-وثبـت العـزوُ وقـد تحققـا ضُـرًّا مـن الضـر بـه تَعَلَّقـا
860-فقـولُ مـن قلـد عالمـا لقـي الله سـالما فغـيرُ مُطْلَـق
861-إن لم يكـن لنحـو مالـك أُلـف قـول بـذي وفي نظيرهـا عـرف
862-فـذاك قولـه بهـا المُخَـرَّج وقيـل عَـزْوُه إليـه حَـرَجُ
863-وفي انتسـابه إليـه مطلقـا خلـفٌ مضـى إليـه مـن قـد سَـبقا
864-وتنشـأ الطُّـرُق مـن نصـين تَعارضـا في متشـابهين
865-تقويـة الشـق هـي الترجيـحُ وأوجـب الأخـذ بـه الصـحيح
866-وعمـلٌ بـه أباه القاضـي إذا بـه الظـن يكـون القاضـي
867-والجمـع واجـب مـتى مـا أمكنـا إلا فللأخـير نَسْـخٌ بُيِّنـا
868-ووجـب الإسـقاط بالجهـل وإن تقـارنا ففيـه تخيـير زكـن
869-وحيثمـا ظُـن الـدليلان معـا ففيـه تخيـير لقـوم سُمعـا
870-أو يجـب الوقـف أو التسـاقطُ وفيـه تفصـيل حكـاه الضـابط
871-وإن يقـدم مشـعر بالظـن فانسـخ بآخـر لـدى ذي الفـن
872-ذو القطـع في الجهـل لـديهم معتـبر وإن يَعـم واحـد فقـد غـبر

873-قـد جـاء في المرجحـات بالسـند علـــوه والزيـــدُ في الحفـــظ يُعـــد
874-والفقـــهُ واللغـــة والنحـــو ورع وضـــبطُه وفطنـــةٌ فقـــدُ البـــدع
875-عدالـــة بقيـــد الاشـــتهار وكونُـــــه زكـــــي باختيـــــار
876-صـــريحها وأن يزكـــي الأكثـــرُ وفقـــد تـــدليس كمـــا قـــد ذكـــروا
877-حريـــة والحفـــظُ علـــمُ النســـب وكونُـــه أقـــربَ أصـــحاب النـــبي
878-ذكـــورة إن حالُـــه قـــد جهـــلا وقيـــل لا وبعضـــهم قـــد فصَّـــلا
879-مـــا كـــان أظهـــر روايـــة ومـــا وجـــه التحمـــل بـــه قـــد علمـــا
880-تأخـر الإسـلام والـبعض اعتمـى تـــرجيحَ مـــن إســـلامُه تقـــدما
881-وكونـــه مباشـــرا أو كُلِّفـــا أو غـــير ذي اسمـــين للامـــن مـــن خفـــا
882-أو راويا باللفـــظ أو ذا الواقـــع وكـــونُ مـــن روَّاه غـــيرَ مـــانع
883-وكونُـــه أُودع في الصـــحيح لمســـلم والشـــيخ ذي الترجـــيح
884-وكثـــرة الـــدليل والروايـــه مـــرجح لـــدى ذوي الدرايـــه
885-وقولُـــه فالفعـــلُ فـــالتقريرُ فصـــاحةٌ وأُلغـــي الكثـــير
886-زيادةٌ ولغـــــة القبيـــــل ورُجـــــح المجـــــل للرســـــول
887-وشـــهرة القصـــة ذكـــر الســـبب وسمعُـــهُ إياه دون حُجُـــب
888-والمـــدني والخـــبر الـــذي جمـــع حُكمـــا وعلـــةً كقتـــل مـــن رجـــع
889-ومـــا بـــه لعلـــة تَقَـــدُّمُ ومـــا بتوكيـــد وخـــوف يُعلَـــم
890-ومـــا يعـــم مطلقـــا إلا الســـبب فقدمنـــه تَقْـــضِ حُكمـــا قـــد وَجَـــبْ
891-مـــا منـــه للشَّـــرط علـــى المنكَّـــر وهـــو علـــى كـــل الـــذي لـــه دُري
892-مُعَـرَّفُ الجمـع علـى مـا اسـتُفهما بـــه مـــن اللفظـــين أعـــني مَـــنْ ومـــا
893-وذي الثلاثـــةُ علـــى المعـــرَّف ذي الجـنس لاحتمـال عهـد قـد يفـي
894-تقـديم مـا خـص علـى مـا لم يُخص وعكسُـــه كـــلٌّ أتـــى عليـــه نـــص
895-إشـــارة وذات الإيمـــا يُرتضـــى كونُهمـــا مـــن بعـــد ذات الاقتضـــا
896-همـــا علـــى المفهـــوم والموافَقَـــهْ ومالـــكٌ غـــيرُ الشـــذوذ وافَقَـــه

897–وناقل ومثبتٌ والآمر بعد النواهي ثم هذا الآخر
898–على الإباحة وهكذا الخبر على النواهي وعلى الذي أَمَرْ
899–في خبري إباحة وحظر ثالثها هذا كذاك يجري
900–والجزمُ قبل الجزم والذي نفى حدا على ما الحد فيه أُلفا
901–ما كان مدلول له معقولا وما على الوضع أتى دليلا
902–رجح على النص الذي قد أُجْمِعا عليه والصحبي على من تَبعا
903–كذاك ما انقرضُ عصرُه وما فيه العمومُ وافقوا من علما
904–بقوَّة المثبت ذا الأساس أي حكمَه الترجيحُ للقياس
905–وكونِه موافقَ السنن عن بالقطع بالعلة أو غالب ظَن
906–وقوةِ المسلَكِ ولْتُقَدِّما ما أصلُها تتركُه معمَّما
907–وذاتَ الانعكاس واطراد فذاتَ الآخِر بلا عناد
908–وعلةُ النص وما أصلان لها كما قد مر يجريان
909–في كثرة الفروع خلف قد ألم وما تُقَلِّلُ تطرقَ العدم
910–ذاتيةً قدم وذات تعديه وما احتياطا عُلِمَتْ مُقْتَضِيَه
911–وقدمْ ما حكمَ أصلها جرى معلَّلا وفقا لدى من غَبرَا
912–بعد الحقيقي أتى العرفيُ وبعدَ هذين أتى الشرعيُ
913–وفي الحدود الأشهرُ المقدم وما صريحا أو أعمَّ يعلم
914–وما يوافق لنقل مطلقا والحدُّ سائرَ الرسوم سبَقا
915–وقد خلت مرجِّحاتٌ فاعتبر واعلم بأن كلها لا يَنْحصر
916–قطب رحاها قوة المظِنه فهي لدى تعارضٍ مَئِنَّه
917–بذلُ الفقيه الوسع أن يحصلا ظنا بأنَّ ذاك حتمٌ مثلا
918–وذاك مع مجتهد رديف وما له يُحَقِّق التكليف
919–وهو شديد الفهم طبعا واختلف فيمن بإنكار القياس قد عرف
920–قد عرف التكليفَ بالدليل ذي العقل قبل صارف النقول

921–والنحوَ والميزانَ واللغة مع علم الأصول وبلاغة جمع
922–وموضع الأحكام دون شرط حفظِ المتون عند أهل الضبط
923–ذو رتبة وسطى في كل ما غَبَرْ وعلم الاجماعات مما يعتبر
924–كشرط الآحاد وما تواترا وما صحيحا أو ضعيفا قد جرى
925–وما عليه أو به النسخ وقع وسببُ النزول شرط متبع
926–كحالة الرواة والأصحاب وقلدن في ذا على الصواب
927–وليس الاجتهاد ممن قد جهل علم الفروع والكلام ينحظل
928–كالعبد والأنثى كذا لا يجب عدالة على الذي يُنتخب
929–هذا هو المطلق والمقيد منسفل الرتبة عنه يوجد
930–ملتزم أصول ذاك المطلق فليس يعدوها على المحقَّق
931–مجتهد المذهب من أصوله منصوصة أو لا حوى معقوله
932–وشرطه التخريج للأحكام على نصوص ذلك الإمام
933–مجتهد الفتيا الذي يرجح قولا على قول وذاك أرجح
934–لجاهل الأصول أن يفتي بما نَقَل مستوفى فقط وأمّا
935–يجوز الاجتهاد في فن فقط أو في قضية وبعض قد ربط
936–والخلف في جواز الاجتهاد أو وقوعه من النبي قد رووا
937–وواجب العصمة يمنع الجَنَفْ وصحح الوقوع عصرَه السلف
938–ووحد المصيب في العقلي ومالك رآه في الفرعي
939–فالحكم في مذهبه معيَّن له على الصحيح ما يبيّن
940–مُخطِئُه وإن عليه انحتما إصابةٌ له الثواب ارتسما
941–وما رأى كلا مصيبا يعتقد لأنه يتبع ظن المجتهد
942–أو ثمَّ ما لو عيَّنَ الحكمَ حَكَمْ به لدرء أو لجلب قد ألم
943–لذا يصوبون في ابتداء والاجتهاد دون الانتهاء
944–والحُكمِ وهو واحد متى عُقل في الفرع قاطع ولكن قد جُهل

945-وهـو آثم مـتى مـا قصـرا في نظـر وَفْقـا لـدى مـن قـد رأى
946-والحكـم مـن مجتهـد كيـف وقـع دون شـذوذ نقضـه قـد امتنـع
947-إلا إذا الـنص أو الإجمـاع أو قاعـدةً خـالف فيمـا قـد رووا
948-أو اجتهـادَه أو القـيسَ الجلـي علـى الأصـح أو بغـير المعتلـي
949-حَكَـمَ في مذهبـه وإن وصـل لرتبـة الترجـيح فـالنقضُ انحظـل
950-وقـدم الضـعيف إن جـرى عَمَـلْ بـه لأجـل سـبب قـد اتَّصـل
951-وهـل يقيس ذو الأصـول إن عُـدم نـصٌّ إمامـه الـذي لـه لَـزِم
952-مـع التـزام مـا لـه أو مطلقـا وبعضـهم بنصـه تعلقـا
953-ولم يُضـمن ذو اجتهـاد ضـيعا إن يـك لا لقـاطع قـد رجعـا
954-إلا فهـل يَضـمن أو لا يَضـمن إن لم يكـن منـه تـول بَـيِّن
955-وإن يكـن منتصـبا فـالنظر ذاك وفاقـا عنـد مـن يُحَـرِّر
956-وهـو التـزام مـذهب الغـير بـلا علـم دليلـه الـذي تَأَصَّـلا
957-يلـزم غـير ذي اجتهـاد مُطلـق وإن مقيَّـدا إذا لم يُطـق
958-وهـو للمجتهـدين ممتنـع لنظـر قـد رُزقـوه مُتَّسـع
959-ولـيس في فتـواه مُفـت يُتَّبَـعْ إن لم يضـف للـدين والعلـم الـورع
960-مـن لم يكـن بالعلـم والعـدل اشـتهر أو حصـل القطـع فالاسـتفتا انحظـر
961-وواجـب تجديـد ذي الـرأي النظـر إذا مماثـل عـرا ومـا ذَكَـرْ
962-للـنص مثـل مـا إذا تجـددا مُغَـيِّر إلا فلـن يُجَـدِّدا
963-وهـل يُكـرِّر سـؤالَ المجتهـد مـن عـم إن مماثـلُ الفتـوى يَعُـد
964-وثانيـا ذا النقـل صـرفا أهمـل وخـيرن لـدى اسـتواء السـبل
965-وزائـدا في العلـم بعـضٌ قـدَّما وقـدم الأورَع كـلُّ القـدما
966-وجـائز تقليـد ذي اجتهـاد وهـو مفضـول بـلا اسـتبعاد
967-فكـل مـذهب وسـيلة إلى دار الحبـور والقصـور جعـلا
968-وموجـبٌ تقليـد الأرجـح وجـب لديـه بحـث عـن إمـام منتخـب

969-إذا سمعت فالإمام مالك صح له الشأو الذي لا يُدرك
970-للأثر الصحيح معْ حسن النظر في كل فن كالكتاب والأثر
971-والخلف في تقليد من مات وفي بيع طروس الفقه الآن قد نُفي
972-ولك أن تسأل للتَّثَبُّت عن مأخذ المسؤول لا التعنت
973-ثم عليه غاية البيان إن لم يكن عذر بالاكتنان
974-يندب للمفتي اطراحه النظر إلى الحطام جاعل الرضا الوطر
975-متصفا بحلية الوقار محاشيا مجالس الأشرار
976-والأرض لا عن قائم مجتهد تخلو إلى تزلزل القواعد
977-وهو جائز بحكم العقل مع احتمال كونه بالنقل
978-وإن بقول ذي اجتهادٍ قد عمِل من عم فالرجوع عنه مُنحظِل
979-إلا فهل يلزم أو لا يلزم إلا الذي شَرَعَ أو يَلْتَزِم
980-رجوعه لغيره في آخَر يجوز للإجماع عند الأكثر
981-وذو التزام مذهب هل ينتقِل أو لا وتفصيل أحق ما نقل
982-ومن أجاز للخروج قيدا بأنه لا بد أن يعتقدا
983-فضلا له وأنه لم يبتدع بخلف الاجماع وإلا يمتنع
984-وعدمِ التقليد فيما لو حكم قاض به بالنقض حكمُه يُؤم
985-أما التمذهب بغير الأول فصنع غير واحد مبجل
986-كحجة الإسلام والطحاوي وابن دقيق العيد ذي الفتاوي
987-أن ينتقل لغرض صحيح ككونه سهلا أو الترجيح
988-وذم من نوى الدنا بالقيس على مهاجر لأم قيس
989-وإن عن القصدين قد تجردا من عم فَلْتُبِحْ له ما قصدا
990-ثم التزام مذهب قد ذُكرا صحةُ فرضه على من قَصُرا
991-والمجمع اليوم عليه الأربعه وقفو غيرها الجميع منعه
992-حتى يجيء الفاطمي المجدد دين الهدى لأنه مجتهد

993-أنهيت ما جمَّعه اجتهادي وضربيَ الأغوار مع الأنجاد

994-مما أفادنيه درسُ البرره مما انطوت عليه كتْب المهره

995-كالشرح للتنقيح والتنقيح والجمع والآيات والتلويح

996-مطالعا لابن حُلُولُ اللامعا مع حواشٍ تعجب المطالعا

997-فالحمد لله العلي المجزل المانح الفضل لنا المكمِّل

998-لنعم عنها يكل العدُّ لو كان ما في الأرض لي يَمُد

999-ثم صلاة الله والسلام على الذي انجلى به الظلام

1000-محمد الذي سَما فوق السما وأهلِه من بعد ما الأرضَ سما

1001-أسأله الحسنى وزَيدا والرضا واللطفَ بي في كل أمر قد قضى